الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة وصفية لحالة الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا (2000-2019)

(الجزائر _تونس_المغرب)

من إعداد الطالبتين

-بلعباس زليخة

-قرين نبيلة

تحت إشراف الاستاذ:

بلعباس رابح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
بلعباس رابح	استاذ محاضر	المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تعرضنا في هذا البحث لمحددات وجاذبية مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي للاستثمار الاجنبي حيث ازدادت المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الاجنبية كأداة لتحقيق استدامة النموالاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وعلى الرغم من اقدام الجزائر وتونس والمغرب على عدة اصلاحات شملت المجالات القانونية والاجرائية وتطوير البنية التحتية فان هذه الدول لم تصبح موقع جذب مهم للاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية، حيث تواجه دول المغرب العربي وخاصة الجزائر عدة عراقيل ومعوقات والتي تحول دون تدفقات اكثر للاستثمار الاجنبي المباشر ودليل ذلك وضعية الجزائر ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار المتأخرة جدا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، دول شمال افريقيا، السياسات الاقتصادية.

Abstract:

In this research, we exposed to the determinants and attractiveness of the investment climate in the Maghreb countries for foreign investment, where the international competition to attract foreign investments has increased as a tool to achieve sustainable economic growth, finance investment projects, transfer technology, create more job opportunities and achieve economic prosperity. Tunisia and Morocco have undergone several reforms, including the legal and procedural fields, and the development of infrastructure. These countries have not become an important attraction for foreign direct investment compared to other developing countries. The Maghreb countries, especially Algeria, face several obstacles and impediments that prevent more foreign investment flows. The direct evidence of this is Algeria's position among the very late investment climate indicators.

Keywords: Foreign direct investment, investment climate, North African countries, economic policies.

إلى من أفنت زهرة شبابها وجعلت عنائها ومعاناتها شعارا لتضيء حياتي وتوصيلي إلى أعلى المراتب، إلى من يرحمني ربي بوجودها وبركة دعائها لي ليلا ونهارا.

إلى نعمة الله وجنته في أرضه... (أمي الحبيبة).

إلى من انحنى ظهره وشاب شعره ورق عظمه لتوفير كل متطلبات الحياة السعيدة فكان عمود البيت وأمانه وسكينته (أبي الغالي).

إلى زوجي الغالي الذي كان المشجع والسند من اجل اكمال دراستي.

إلى ابنائي وبناتي الغاليين على قلوبنا.

إلى جميع أفراد عائلتي صغارا وكبارا وإلى كل الأصدقاء ومن رافقوني درب العلم والمعرفة.

إلى كل من وقف معي واراد لي الخير والتفوق والنجاح إليكم جميعا أهديكم ثمرة تعبي وجهد عمري امتنانا وحبا وعرفانا.

بلعباس زليخة * قرين نبيلة

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر في اليسر والعسر، اللهم لك الحمد والشكر على نعمك التي لا يحصيها غيرك.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ الدكتور رابح بلعباس الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير، وله منا كل التقدير والاحترام؛

أساتذتنا الأفاضل وكل أفراد الطاقم الإداري لقسم العلوم الاقتصادية؛

كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أوبعيد.....شكرا.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الاشكال	-
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر	**08-41**
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله وآثاره	9
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه وأهميته	9
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنموالاقتصادي	19
المبحث الثاني: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه	23
المطلب الأول: دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر	23
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الثالث: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر.	27
المبحث الثالث: المناخ الاستثماري وأهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	32
المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته.	32
المطلب الثاني: معايير اختيار وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر	35
المطلب الثالث: أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وأهم متطلباته	37
خلاصة الفصل الاول	41
الفصل الثاني: دراسة وصفية لواقع واتجاهات ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر –تونس-المغرب)	**42-69**
تمهيد	42
المبحث الأول: حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا(الجزائر–تونس-المغرب)	43
المطلب الأول: الحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر – تونس-المغرب)	43
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا الجزائر-تونس-المغرب	46
المبحث الثاني: واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا (الجزائر –تونس-المغرب)	49
المطلب الأول. تطور تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا (الجزائر–تونس-المغرب)	49
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر-تونس-المغرب)	52
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر-تونس-المغرب)	54
المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في دول شمال افريقيا (الجزائر –تونس –المغرب) من خلال أهم المؤشرات الدولية والاقليمية	59
المطلب الاول: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار	59
المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا (الجزائر–تونس-المغرب).	61
خلاصة الفصل الثاني	69
خاتمة	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المعايير المعتمدة في حساب مؤشر مخاطر بيئة الأعمال	35
2	المعايير المعتمدة في حساب مؤشر المخطر السياسي	36
3	نقاط الضعف والتحديات التي يواجهها المناخ الاستثماري في الجزائر	39
4	حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	43
5	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(2000-2019)	49
6	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2000-2019)	50
7	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2000-2019)	51
8	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2002-2014).	52
9	التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس خلال الفترة(2008-2013)	53
10	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب لسنتي 2012 و2013	54
11	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003-ماي 2015)	55
12	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى تونس خلال الفترة (جانفي 2003-ماي 2015)	56
13	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى المغرب خلال الفترة (جانفي 2003-ماي 2015)	57
14	مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤشر هيريتاج) في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2012-2018	61
15	مؤشر التنافسية العالمية في الجزائر، تونس والمغرب للفترة__2012 -2017	63
16	درجة مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة – 2012-2017	65
17	مؤشر سهولة اداء الاعمال في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2017 و2018	67
18	مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنة 2018	68

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	27
2	معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	47
3	معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب	47
4	معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس	48
5	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	55
6	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى تونس خلال الفترة (2003-2015)	57
7	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى المغرب خلال الفترة (2003-2015)	58

مـــقدمـة عامـة

تمهيد:

حاز الإستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات، على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق، فلقد برز الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تمت وتتم بين الدول المتقدمة والدول النامية،حيث أدى دورا أساسيا خلال عملية التطور التي تحققت في الدول المتقدمة بدءا بالثورة الصناعية،إذ وفر لها المتطلبات الضرورية التي تخدم توسع الاقتصاد واستمراره،وهوذاته أي الاستثمار الأجنبي الذي أعاق عملية التطور في الدول النامية من خلال العلاقات التي تمت بينها وبين الدول المتقدمة،والتي منحت الدول المتقدمة القوة والسيطرة على الدول النامية واستغلالها بالشكل الذي أدى إلى ضعف تطورها وتبعيتها للدول المتقدمة.

وقد تراخى الاستثمار الاجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية مع توجه الدول النامية نحوتحررها وتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي وذلك نتيجة للآثار السلبية التي ارتبطت بهذا الاستثمار والتي أدت إلى استنفاذ إمكانات التطور فيها وعاد الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى في ظل التوجهات نحوالعولمة ليمارس في إطارها دوره الهام من خلال تحرير الاسواق والتجارة والاقتصاد والخوصصة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات حيث أصبح أحد أهم العناصر في التمويل الدولي التي تشكل العلاقات الاقتصادية بين دول العالم حاليا كما أنه احتل الأسبقية الأولى وأصبح العنوان الأهم في أجوندة الدول النامية بوصفه يقدم التمويل والخبرة والتكنولوجية وفي الوقت نفسه بدأت الحكومات سباقا محموما لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم إقتصاديات الدول النامية، ولا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية حيث تفسر هذه الزيادة بالتغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي وهي الاتجاه نحوإقتصاد السوق في معظم الدول النامية.

وتطور حجم هذا النوع من الاستثمار يرجع إلى ما يتضمنه في طياته من مزايا عديدة (سواء للمستثمر أوالبلد المضيف)،فالقيام بمثل هذا النوع من الاستثمار يمكن الشركات المستثمرة من تعظيم منافعها من أصولها المالية والتقنية وفي ذات الوقت،فإن الدول المستقبلة لمثل هذا النوع من الاستثمار لا تحصل فقط على رأس المال،ولكن أيضا على مزايا تكنولوجية وإدارية ومهارية لم يكن بالإمكان التوصل أليها من أي مصدر آخر،كما قد تتمثل استفادة الدول المضيفة في تمكنها من الاتصال بشبكات الانتاج والتوزيع العالمية والتي طورتها من قبل الشركات الاستثمارية ذاتها،فكل من الدول النامية وكذلك تلك التي تمر بمرحلة تحول إقتصادي لها مصلحة قوية في جذب رأس المال الأجنبي،ودول

شمال إفريقيا باعتبارها دول تمر بمرحلة تحول اقتصادي في حاجة ماسة للاستثمار بصفة عامة،وللاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة.

وما برحت دول شمال إفريقيا أن تضع في اعتبارها بصورة متزايدة دور رأس المال الأجنبي في إنجاز استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومازالت هذه البلدان تسعى لتصبح أكثر جذبا للاستثمارات ولرؤوس الأموال عن طريق اعتماد تدابير أكثر ملائمة وتحسين مناخ استثمارها، وإزالة الحواجز والمعوقات التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

1-إشكالية البحث:

من خلال هذا يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا (تونس، المغرب)؟

الاسئلة الفرعية:

- ماهي أهم آثار الاستثمار الاجنبي المباشروعلاقته بالنموالاقتصادي؟
- ماهي أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، دوافعه وعوامل جذبه؟
- ما هي أهم الإجراءات والحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشروتوطينه في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)؟
- ما هوواقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)؟ وما نصيب هذه الأخيرة من التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ما هوتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)؟

2-فرضيات البحث:

إن التساؤلات التالية تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النموالإقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الانتاجية للإقتصاد الوطني وزيادة معدلات التشغيل.
- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية والمالية من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- حجم الاستثمار الأجنبي المباشرفي شمال إفريقيا لا يزال ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها المنطقة لجذب الإستثمار من الخارج.

- قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى متوقفة على عدد من الشروط أبرزها تعزيز وتيرة الإصلاح الإقتصادي وتحسين مناخ الإستثمار بكافة جوانبه.
- مناخ الإستثمار في دول شمال إفريقيا لا يزال غير محفز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك كان من الواجب العمل على تحسين هذا المناخ في إطار التنسيق والتعاون فيما بينها.

3-أهمية البحث:

تسعى دول شمال إفريقيا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها باعتبارها إحدى الوسائل الاساسية لتمويل التنمية من ناحية، ولضخ وسائل التكنولوجيا ونظم الادارة الحديثة من ناحية أخرى.

ويتعرض هذا البحث لموضوع لا يستهان به من حيث الأهمية وهوالاستثمار الاجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا وتتجلى هذه الأهمية في:

- يعتبر وسيلة هامة للتمويل، كما أنه يمثل أسهل طريقة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
- يشجع على خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح اسواق جديدة للتصدير.
- للاستثمار الاجنبي المباشر آثار هامة على النموالرفاهية ويعتبر رأسا جديدا لرأس المال.
- للاستثمار الاجنبي المباشر دور في إنجاح سياسة الخصخصة، وتنشيط سوق رأس المال وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لإنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي للحاق بركب التقدم في ظل التطورات الدولية.

4-أهداف البحث:

نهدف من هذا البحث إلى:

- التعرف على واقع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة شمال إفريقيا من خلال تحليل الإتجاهات الحالية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد نصيب دول شمال إفريقيا منه.
- تسليط الضوء على أهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا سرد أهم الإصلاحات التي قامت بها المنطقة على نظامها المالي وتطور عمليا الخوصصة فيها، باعتبار هذه الأخيرة قنوات وآليات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحليل وضع دول شمال إفريقيا ضمن بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

5-أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا البحث نذكر بعض منها:

- تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب).
- حاجة دول شمال إفريقيا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحفيز نموالاقتصاد وتعزيز حيويته.
- زيادة الاستثمار ستتمكن دول المنطقة من تحقيق نموأعلى، تقليص الفقر وخلق المزيد من فرص العمل، هذا بالإضافة إلى تطوير المعرفة والمهارة والانتاجية لدى القوة العاملة.
- الميول الشخصي والإهتمام بهذا الموضوع.

6-منهج البحث:

المنهج المتبع هوالمنهج الوصفي خاصة في الفصل الأول حيث استخدم في عرض المفاهيم النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر وفي سرد مختلف الحوافز والإصلاحات التي قامت بها كل من دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) في الفصل الثاني، إضافة إلى المنهج التحليلي الإستقرائي من خلال عرض وتحليل البيانات والجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)، وكذا تبيان وضع دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الفصل الثاني.

7 -حدود البحث:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني:

- الحدود المكانية: تخص الدراسة دولة الجزائر مقارنة مع كل من تونس والمغرب (بعض دول شمال إفريقيا).
- الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (2000 و2019).

8-الدراسات السابقة:

- **دراسة دحماني سامية**: بعنوان أثر مناخ الإستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015-2016، وتوصلت إلى أن قدرة الدول على المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشرتتوقف على تحسين مناخ الاستثمار بكل جوانبه وذلك بتحقيق الاستقرارالسياسي والامني،

وتحسين المحددات الاقتصادية الكليه وتنويع الاقتصاد إضافة إلى تحسين البنى التحتية.....إلخ

- **دراسة رفيق نزاري:** بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشروالنموالاقتصادي،دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال (1991-2015) رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة،تمحورت الدراسة حول والتي استنتج من خلالها أن تأثيرالاستثمار الأجنبي المباشرعلى النموالاقتصادي في تونس كان سالبا،وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي،والتي أثبتت عدم استفادة واستغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أما المغرب فكان تأثير ايجابي لكن في فترة محدودة.
- **دراسة قويدري محمد،** أطروحة دكتوراه بعنوان: تحليل واقع الاستثما رات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، من جامعة الجزائر لعام2005 ، حيث أوضحت الدراسة أن العديد من الشواهد الميدانية تؤكد على الرغم من تنافس الدول في منح المازايا والحوافز على أمل استقطاب رأس المال الأجنبي، إلا أن الشركات الأجنبية تفاضل بين الاقتصاديات وتوطن مشروعاتها تبعا لأهدافها وإستراتجيتها، وخلصت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، إذ بواسطته يمكن تحويل التكنولوجيا وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرق التسيير، والتنظيم المتقدمة، وأوصت الدراسة بضرورة اختيار الدول النامية لنوعية الاستثمار الأجنبي المباشر القادر على خلق وفرات خارجية لبقية القطاعات الاقتصادية.

9-هيكل البحث:

للمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كما يلي:

- الفصل الأول: خصص الفصل الأول للخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشرحيث تناولنا في مبحثه الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، آثاره وعلاقته بالنموالاقتصادي، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه، أما المبحث الثالث فخصص للمناخ الاستثماري وأهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفصل الثاني: خصصناه لدراسة وصفية تحليلية لواقع واتجاهات ومناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) حيث تطرقنا إلى حوافز ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) في مبحثه الأول، أما المبحث الثاني فحاولنا توضيح واقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) أما

المبحث الأخير فقد خصص لتقييم مناخ الاستثمار دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) من خلال المؤشرات الدولية والاقليمة.

الفصل الأول

الخلفية النظرية
للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

لقد أصبحت الإستثمارات الأجنبية محل نقاش واهتمام متزايد من طرف الباحثين الإقتصاديين والمستثمرين، ولا يختلف إثنان عن أسباب هذا الاهتمام لهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

إن فكرة استقطاب الإستثمارات الأجنبية لم تبقى منحصرة في إطار الاهتمام الاقليمي بكل دولة وإنما تعدته لتصب في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكذا الدولية، ساعية بذلك إلى توفير القوى الدافعة والجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في مناطقها.

ويعتبر جذب ا للإستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وكذا الرفاهية الاجتماعية برفع الإنتاج وايرادات الدولة من القطاع الجبائي وكذا امتصاصها للبطالة إلى جانب أدوار أخرى، لذلك نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية للإستثمار الأجنبي المباشروذلك بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله وآثاره.
- المحددات الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشرودوافعه.
- المناخ الإستثماري وأهميته في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله وآثاره

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه وأهميته

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم أشكال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء خاصة بعد فشل أشكال التدفقات الأخرى، وخاصة القروض التجارية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وإسهامها في تراكم المديونية الخارجية، وكان أول من استخدم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (Herbert Feis) عام 1930

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر سنورد بعضا منها فيما يلي :يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل، ويعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، ويشمل الاستثمار الجنيب المباشر ملكية المستثمر الأجنبي لجزء، أولكل المشروع فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك أوسيطرته الكاملة عن المشروع وتحويلها لموارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن إقامة شركة أوشراء كلي أوجزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كان نشاطها إنتاجيا أوتسويقيا أوبيعيا أوخدميا.... الخ، وموزع على عدد من الدول الأجنبية ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى.

كما يعرف أيضا بأنه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقية، حيث يمارس المستثمر دورا مهما في إدارة أمواله، وأنه تحويل مالي لا يمثل عبء مديونية، كما أن الجزء الأكبر منه يتم عبر الشركات متعددة الجنسيات

يعرف وفقا لمنظور **منظمة التجارة العالمية** (OMC) بأنه قيام مستثمر مستقر في دولة ما بامتلاك أصل موجود في دولة أخرى مع توفر النية لديه في إدارة ذلك الأصل، وعلى هذا فإن البعد الإداري هوأهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمار الحافظة.

تعرفه **الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (UNCTAD) بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أوالشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

وفقا لصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار الدولي يعكس علاقة طويلة الأجل واهتمام دائم لكيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهدف المستثمر المباشر هوممارسة نوع من التأثير في إدارة الشركة المقدمة في الاقتصاد الآخر

وتطبق نسبة 10% أوأكثر من ملكية الحقوق (رأس مال الشركة المستثمرة) حتى يمكن وصف الاستثمار بأنه استثمار أجنبي مباشر.1

تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري.

يعرفه تقرير الاستثمار الدولي على أنه ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أولشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزام طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار ويشمل الاستثمار الأولي وأي استثمار لاحق يترتب عليه. من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود للاستثمار في أصول حقيقية، وذلك من خال إقامة شركة أوشراء كلي أوجزئي لشركة أجنبية من طرف مستثمر أجني سواء كان شخصا طبيعيا أومعنويا يحمل جنسية تختلف عن جنسية الدولة المضيفة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يمكن استخلص بعض مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تشمل ما يلي:

-يمتلك المستثمر الأجنبي لجزء أولكل الاستثمارات في مشروع معين

-يقوم المستثمر الأجنبي بإدارة المشروع مع المستثمر الوطني إذا كان الاستثمار مشتركا

-يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل التكنولوجيا والخبرة الفنية إلى البلد الذي يستثمر فيه، ولا ينحصر التحويل في رؤوس الأموال فقط

-للإشارة يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي) في مسألة السيطرة على المشروع المستثمر فيه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على المشروع بصفة مطلقة أوقيامه بالمشاركة في إدارته يعتبر استثمارا مباشرا، بخلاف الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يحصل فيه المستثمر على عائد رأسمالي، دون أن تكون له السيطرة على المشروع، كما يعد الاستثمار المحفظي استثمارا قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.2

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة طوال الأعوام الماضية دورا رئيسيا في النموالاقتصادي، بل سعت العديد من الدول على الصعيد العالمي اتخاذ كافة الإجراءات

---

[1] عطا الله بن مسعود، **محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 24، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015، ص 162.

2 هاجر مزوار، **أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020-2021، ص ص 3-5.

وتغيير سياستها المالية والنقدية بما يجذب الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد، وتستهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاتي:

1-هدف اقتصادي: يتركز في تحقيق الأرباح في الدولة المضيفة للاستثمار، والتي عادة تفوق الأرباح المتحصل عليها من استثمار الأموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الأم لهذا الاستثمار، وذلك لأسباب منها المزايا التي يحصل عليها وخاصة رخص عنصر قوة العمل وضآلة تكاليف النقل، أووفرة المواد الخام والمواد الأولية والتسهيلات المالية والضريبية، ووجود أسواق جديدة لتصريف منتجات هذا الاستثمار.

2-هدف سياسي: يقود إلى تقوية العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الأم لهذا الاستثمار، وبالتالي التدخل والتأثير في قراراته واتجاهاته السياسية، ويعتبر الجانب السياسي أحد أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية مثل طبيعة النظام السياسي والاستقرار السياسي بوجه عام في الدولة.

3-هدف بيئي: يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار، وغالبا ما تتجه الدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول النامية بسبب فرض الحكومات المتقدمة القوانين والقيود الصارمة لمنع التلوث البيئي، لذا لا يجد المستثمرون الأجانب مفرا إلا الذهاب للدول النامية لتنفيذ مشاريعهم مع غياب القوانين في تلك البلاد.[1]

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالإستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ودول شرق آسيا)، وتمويل غير مكلف فهولا يولد أقساط أوفوائد كما في حالة القروض، كذلك يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية.[2]

كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنموالاقتصادي إضافة إلى تقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

---

1 مجموعة Equiti المحدودة (الأردن)، **أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**، مفوضة ومرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية، 21 ماي 2018، www.equiti.com، تاريخ الإطلاع: 2021/04/17.

2 محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2008، ص 315.

ويرجع اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسباب التالية:[1]

- نتيجة أزمة المديونية 1982 وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد ديونها أدى هذا الأمر بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول ذات العجز المالي عوض منحها قروض إضافية.
- حدوث تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي حيث تغيرت قناعتها ونضرتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، من اعتباره تدخلا في الاقتصاد القومي إلى اعتباره عامل من عوامل التنمية.
- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية لاقتصاداتها لإحلال نظام السوق.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أوالمطلق لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أوللبيع أوأي نوع آخر من النشاط التجاري أوالخدمي ويعني هذا تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

1- الاستثمار المشترك:

- يسمى أيضا بالاستثمارات الأجنبية الثنائية وتكون فيه ملكية المشروع موزعة بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي الذي يمكن أن يكون حكومة الدولة المضيفة نفسها أوإحدى مؤسساتها أومؤسسات القطاع الخاص.
- هذا النوع من المشروعات تتحدد فيه نسب المشاركة وفقا لاتفاق الأطراف وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تقوم كثيرا من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي عادة 49% من إجمالي رأس المال، وذلك ضمانا لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات.

1-1 مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة:[2]

-المزايا:

- يساعد على خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين؛
- ❖ تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني والذي يعني الرفع من درجة استقلالية هذه الدول.

-العيوب:

1 عبد المجيد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية منظماتها وشركاتها وتداعياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 186.

1 طلال زغبة، **واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، العدد 07، 2012، ص 201.

-مساهمة المشروعات في تحقيق التنمية عادة ما تكون قليلة مقارنة بالأنواع الأخرى من المشروعات؛
-تحقيق المنافع المنتظرة يتوقف على مدى قدرة الطرف الوطني ودرجة استعداده لمشاركة طرف قوي

2-1 مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نطر الشريك الأجنبي

- المزايا:

-يساعد في تقليل مخاطر عمليات التأميم التي قد تلجأ إليها الدولة المضيفة في بعض القطاعات؛
-يعتبر وسيلة للتغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة بالدول المضيفة وذلك من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير؛
-يسهل حصول الطرف الأجنبي على القروض المحلية والمواد الأولية الخام.

- العيوب:

-خشية الطرف الأجنبي من إقصاء الطرف المحلي له؛
-الخشية من فرض بعض القيود في مجالات التوظيف ونقل الأرباح.

2-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كاملة في الإدارة والإشراف على هذه المشروعات، وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها من جراء هذا الاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أوالتسويق أوأي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أوالخدمي في الدولة المضيفة.1

2-1 مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل بالنسبة للدولة المضيفة:2

(تهميش: طلال زغبة واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر 3 العدد 2012/07 ص 221)

- المزايا:

-يساهم في خلق فرص عمل، وتوفير السلع والخدمات المختلفة؛
-زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة؛
-يسهم في إدخال تكنولوجيا جديدة تكون قاعدة أساسية للتطوير في المستقبل.

- العيوب:

-مخاطر الاحتكار للأسواق وما يترتب عنها من تبعية سياسة واجتماعية للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية

1 عبد السلام ابوقحف، **مقدمة في اقتصاديات إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 25.
2 طلال زغبة، **واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

-تمكن الشركات من تخفيض تكاليف الإنتاج وبيع بأسعار إغراقية ومنافسة للشركات المحلية.

2-2مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نطر الشريك الأجنبي

- المزايا:

-التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول على الواردات؛

-الحرية الكاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته دون الرجوع لموافقة أحد.

- العيوب:

-التخوف من الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية؛

-التخوف من الأخطار الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أوالاجتماعي داخل الدولة المضيفة.

وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أومن وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات، فمن منظار الدولة المصدرة يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث انواع هي الأفقي، العمودي أوالمختلط. يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أوسلع مشابهة للسلع المنتجة محليا. أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الإستثمار العمودي الخلفي) أوللإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك اومنافذ التوزيع (الإستثمار العمودي الأمامي). في حين يشمل الإستثمار الأجنبي المباشرالمختلط النوعين المشار إليهما.

أما من منظار الدولة المتلقية فيمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر ثلاث انواع حسب الهدف منها وهي: الإستثمارت الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات أوالإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.1

ثانيا: الأشكال الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر:

تميز دراسات الاستثمار بين الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون المستثمر الأجنبي في الأشكال التقليدية هوالمسير للشركة بفضل حيازته كامل أوأغلب أموالها، أما في الأشكال الحديثة فيكون المستثمر الوطني هوصاحب الأغلبية وإذن هوالمسير للشركة وهذا يعني أن التمييز بين الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز أساسا على توزيع الرأسمال الاجتماعي للمشروع في البلد المستقبل. هذا علما بأن الهدف من مشاركة الشركة الأجنبية بأقلية في رأسمال الشركة هومنعها من إمكانية التحكم في المشروع، غير أن هذا لايعني من جهة أخرى عدم استطاعة

1 وهيبة بن داودية، **واقع وآفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2004**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2004-2005، ص 17.

تلك الشركة ممارسة تحكم جزئي أوكلي على المشروع أوالشركة بواسطة وسائل أخرى غير وسيلة المساهمة في الرأسمال الاجتماعي.

وتتعدد الأشكال الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر ومنها ما أوردته الدراسات وخاصة الدراسات المعمقة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونذكر:[1]

1-الترخيص :الترخيص (Licensing) هوعقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة الاختراع أوالخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين، وهناك حالات مختلفة من التراخيص منها التراخيص بالضرورة يكون المستثمر الأجنبي مرغمًا عليها لأن البلد المضيف لا يسمح بطريقة أخرى لدخول المستثمر الأجنبي، وهناك التراخيص بالاختيار بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار أوضعف القدرة والخبرة التسويقية بسوق البلد المضيف.

- **مزايا وعيوب التراخيص بالنسبة للدول المضيفة**

- **المزايا:**

-لا تتيح للمرخص التحكم في إدارة الأنشطة الإنتاجية محل الترخيص في الدولة المضيفة؛

-المحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي وتجنب التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية.

- **العيوب :**

-ارتفاع تكلفة الحصول على تراخيص الإنتاج في كثير من الأحيان؛

-عدم الاستفادة من المعرفة الفنية والتكنولوجية لصاحب الترخيص؛

-عدم توفر الكفاءات الفنية والإدارية بالدول المضيفة قد يهدد إمكانية نجاح هذه الدول في استغلال براءات الاختراع.

- **مزايا وعيوب التراخيص بالنسبة للشركات متعدد الجنسيات :**

- **المزايا:**

-تعد التراخيص مصدر جيد من مصادر الدخل للشركة؛

-تعد التراخيص من أسهل وأسرع الطرق والأساليب لغزوالأسواق الأجنبية؛

-عدم التزام صاحب الترخيص بنقل المعرفة الفنية للمرخص له.

- **العيوب:**

-فقدان السيطرة على العمليات والجودة والسوق؛

-احتمال فقدان الأسواق المجاورة للدولة التي حصلت على ترخيص؛

-انخفاض العائد أوالربح بالمقارنة مع الاستثمار المباشر؛

-تساهل المرخص في مراقبة الجودة قد يؤدي إلى تراجع سمعة المنتج في أنحاء العالم.

2-الامتياز :عقد الامتياز (Franchise) هوعقد يشبه الترخيص يلتزم بموجبه مانح الامتياز بتمكين ممنوح الامتياز من استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها اسم

1 طلال زغبة وعبد الحميد برحومة، **الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الاجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 11، 2014، ص 173.

مانح الامتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية، وكذلك الاستفادة من خبراته ومهاراته وأنظمة عمله ومعرفته الفنية والتكنولوجيا لاستخدامها في توزيع منتجات و/أوتقديم خدمات،إضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب لممنوح الامتياز ومساعدته في كل ما يعينه على ممارسة النشاط موضوع عقد الامتياز حسب تعليمات وسياسات مانح الامتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني، نظير مقابل يتقاضاه مانح الامتياز.

➢ **مزايا وعيوب عقود الامتياز بالنسبة للدول المضيفة:**

- **المزايا**:

-تنمية التكنولوجيا الوطنية وذلك بسب التزام صاحب الامتياز بنقل المعرفة الفنية؛
-استعمال العلامة التجارية وجميع الإشارات والرموز الدالة على صاحب الامتياز؛
-الاستفادة المساعدات الفنية والتجارية اللازمة لتنفيذ المشروع.

- **العيوب** :

-الالتزام بتطبيق المعرفة الفنية والتسويقية والإنتاجية وفق تعليمات المانح؛
-الالتزام بعدم المنافسة أثناء تنفيذ العقد؛
-دفع رسوم الدخول في شبكة التوزيع التابعة لمانح الامتياز.

➢ **مزايا وعيوب عقود الامتياز بالنسبة للشركات متعدد الجنسيات :**

- **المزايا:**

-غالبًا في مصلحة مانح الامتياز وتكون مساحة التعديل في شروطه قليلة؛
-احتفاظ مانح الامتياز بحق السيطرة على جودة المنتج ومواصفاته وتسويقه وبيعه.

- **العيوب:**

-حجم الأرباح التي يحصل عليها مانح الامتياز غير كبيرة؛
-عدم القدرة على السيطرة على المستفيد من عقد الامتياز والالتزام بنقل المعرفة الفنية له.

3-عقود المفتاح في اليد: عمليات تسليم المفتاح (Turnkey Project) ترتبط ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية،حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلى المالك، وقد تلتزم الشركة أيضا بتدريب العاملين والفنيين لتشغيل المشروع وإمداده بالمعدات والآلات اللازمة للتشغيل، ويقوم البلد المضيف بدفع أتعاب المستثمرالأجنبي مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وكذلك يتحمل البلد المضيف تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات مضافًا إليها تكاليف النقل وغيرها.

➢ **مزايا وعيوب عقود المفتاح في اليد بالنسبة للدول المضيفة.**

- **المزايا**:

-انخفاض آثاره السلبية لأن العقد يكون لفترة مؤقتة؛
الحصول على مستوى متقدم من التكنولوجيا الحديثة؛

-وجود فوائد طويلة الآجل وبخاصة إذا كان المشروع سوق رئيس للإنتاج والتصدير.

- **العيوب:**

-دور هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق التقدم التكنولوجي للدولة المضيفة وكذلك خلق فرص العمل يتوقف إلى --حد كبير على حجم وطبيعة المشروع؛

في حالة توقف الطرف الأجنبي عن توريد قطع الغيار أوالمواد الأولية فان المشروع يصبح مهددا بالتوقف ومن ثم تظهر مشكلة التبعية للطرف الأجنبي.

- **مزايا وعيوب عقود المفتاح في اليد بالنسبة للشركات متعدد الجنسيات:**

- **المزايا:**

-حصول الشركة على أرباح ناجمة عن بيع مستلزمات الإنتاج وآلات التجهيز؛

-انخفاض درجة الخطر السياسي والإخطار غير التجارية.

- **العيوب:**

-انخفاض الأرباح التي تحصل عليها الشركة؛

-هذا الاستثمار لا يوفر أي رقابة على العمليات والجودة، ومن ثم قد يحدث أي خلل يسيء إلى سمعة الطرف الأجنبي، مما يؤدي إلى تقلص فرص الدخول في مشروعات أخرى.

4-عقود التصنيع وعقود الإدارة:[1]

- **عقود التصنيع** :هي عبارة عن اتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي يتم بموجبه قيام المستثمر المحلي نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة وهذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة، إن هدف إستراتيجية التصنيع هووضع قاعدة إنتاج داخل سوق البلد المضيف كوسيلة لغزوسوق هذه البلد، ويجب الإشارة إلى أن عمليات التصنيع في دولة مضيفة لا يتضمن فقط البيع في هذه الدولة ولكن من أجل التصدير إلى بلدان أخرى أيضًا، ما يميز هذا النوع من الاستثمارات هوأنها تحتاج إلى رأسمال محدود وعدم التعرض للأخطار السياسية، إلا أن ما يعاب عليها هوأن التضارب في المصالح بين طرفي الاستثمار يؤدي إلى خلق مشاكل تنظيمية وإنتاجية وتسويقية.
- **عقود الإدارة :**هي عبارة عن اتفاقيات أومجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أوجزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أومقابل المشاركة في الأرباح، وابرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم، وعقود الإدارة قد تستعمل كإستراتيجية لدخول الأسواق الأجنبية بأدنى حد ممكن من الاستثمار وأدنى حد من الأخطار السياسية، يتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه يساهم في التقدم الفني في

1 عبد السلام أبوقحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص276.

ميادين والإدارة والتسويق وتنمية مهارات القوى العاملة، ويقلل من الآثار السلبية والاقتصادية نتيجة عدم امتلاك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس المال، ولكن يعيبه أن تحكم العنصر الأجنبي في إدارة نشاط وعمليات المشروع قد يخلق تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف الوطني، علاوة على أن إسهامات هذا النوع من الاستثمار في تدفق النقد الأجنبي وخلق المهارات الفنية محدودة.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنموالاقتصادي

- يمكن تقسيمها إلى آثار إيجابية وآثار سلبية:

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- يمكن أن تتحقق العديد من الآثار الإيجابية نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر وهوأمر يتوقف على طبيعة هذا الاستثمار والمجالات التي يستخدم فيها والجهة المصدرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف والسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها ومن بين هذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترتبط بعمله مايلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية لتلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسسب فجوة التمويل في هذه الدول التي تتمثل في نقص الإدخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول وانخفاض الميل للإدخار والميل الحدي للإدخار والحاجة إلى قدر واسع ومتزايد من الإستثمارات وبالذات الإنتاجية، وفي المرافق والبنية التحتية وهوما يؤدي إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة التمويل المحلي والمتمثلة بعجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للإستثمارات المحلية وذلك لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من الإستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال.1
- يشير المعارضون والناقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حسب العمليات الرأسمالية).
- يعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة. وباعتبار الدول النامية تشكومن مصاعب تسيير الديون الخارجية، فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.2

1 خليفة حمود الزبيدي، **الاستثمار الاجنبي المباشر في إطار العولمة**، الملتقى الدولي حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 14/13 ماي 2001، ص89.

2 عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص252.

- يعتبر التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، خاصة وأن تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985-1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في هذه الفترة إلا بـــ 12% وتتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل، ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أوالإندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هوأن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.
- لعل من أهم الاسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة انتقال اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، هواعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أوغير مباشر.
- يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أوتلك التي تستخدم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وهوالأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسعها نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية بالشكل الذي يساعد على إدماج هذه المشروعات بالاقتصاد المحلي وإسهامها من خلال ذلك في تطوير نشاطاته الإنتاجية والخدمية. ومن خلال ما سبق يمكن أن تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.1
- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم التي يمكن أن تفرض على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء

1 خليفة حمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

عند إقامة هذه المشروعات أوعند ممارستها لعملياتها الإنتاجية والتسويقية أوعند استيرادها مستلزمات.

- ومن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر تنمية الناتج القومي ومن ثم تحسين المقدرة أوالنموالاقتصادي والسياسي بالدول المضيفة نتيجة تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال ألأعمال اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق، تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الأجنبية.1

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى عدد من الباحثين والكتاب أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى تحقيق آثار سلبية من خلال عمل مشروعات هذا الاستثمار ونشاطاتها في الدول النامية والتي من بينها:2

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد بحيث لا يتم من خلال توجهات هذه المشروعات إحداث تطور حقيقي بسبب أنها تتجه نحوالمجالات التي تحقق لها أكبر ربح وبأسرع وقت ممكن وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة ولهذا فهي تتجه نحوإقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها، والتي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطوره.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في حالة توجهه نحومراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة في هذه المرحلة التي تقوم فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإنتاج الأولي وتصديره إلى الخارج يتم تحويله إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية، والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي وتحرم الدول النامية من الحصول عليها ومثال على ذلك شركات النفط الأجنبية الذي يؤكد الأثر السلبي الذي ولده تصدير النفط إلى مشتقات أومنتجات صناعية عن طريق الصناعة التحويلية والذي يتم في الغالب في الدول المتقدمة.
- تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها وإستراتيجية التطور فيها ولا تناسب مواردها ولا تلبي احتياجاتها، حيث إنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل غير كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، ويؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب وتطوير

1 عبد السلام ابوقحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية 2001/2000، ص 46.
2 وهيبة بن داودية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 52-.54

نوعية العاملين نتيجة استخدامه المحدود لعنصر العمل المحلي واعتماده بالذات على الماهر والفني منه وبذلك تنخفض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤثر على ميزان المدفوعات سلبا، وبالذات عندما لا توفر هذه المشروعات قدرة على التصدير أولا توفر إمكانية للإحلال محل الواردات، وعندما تفوق التحويلات المرتبطة بهذا الاستثمار أي عوائد الاستثمار وأرباحه الحجم الأصلي لهذا الاستثمار، وهذا يجعل تيار التدفق يخرج من الدول النامية المستقبلة لهذا الاستثمار، ونتيجة له يفوق تيار التدفق الذي يدخل إليها ومن ثم زيادة حدة العجز والاختلال في موازين مدفوعاتها.

وتختلف آراء الاقتصاديين حول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد البلدان النامية. فمنهم من يرى بأن انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبط بها وبعض المهن دون غيرهم من الفئات، وأن التهافت على جذب الاستثمار الأجنبي بين الدول هونوع من السباق نحوالقاع، ويرى أصحاب نظرية السباق نحوالقمة أن المنافسة من أجل الاستثمار الاجنبي تؤدي في دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية مما يرفع في النهاية من مستوى المعيشة في كل الدول.

وهناك رأي آخر يؤكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس شرا وليس خيرا، وأن تأثير رأس المال على مستويات المعيشة يعتمد بشكل أساس على الأطر والسياسات التي تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار.

المبحث الثاني: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

المطلب الأول: دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات في وقتنا الحاضر أحد أهم عناصر الاقتصاد العالمي لما تلعبه هذه الشركات من دور هام في مجال الاستثمار حيث تملك هذه الشركات مشاريع كبيرة في العديد من دول العالم وإن التصاعد السريع لدور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي يمثل إحدى أهم الخصائص التي تميز النموالتطور الرأسمالي في النصف الثاني من القرن العشرين.

أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

يمكننا تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها المؤسسات أوالشركات التي تملك وتدير فروع (وحدات) داخل العديد من الدول، وهذه الوحدات مرتبطة ماليا وقانونيا بالشركة الأم.

والشركات متعددة الجنسيات بطبيعتها تنتمي في أغلبها للبلدان الرأسمالية، بحيث أننا لوعدنا إلى منتصف السبعينات، أي في الفترة التي كثر فيها الحديث عن تلك الشركات والاعتناء بتصرفاتها لوجدنا أن من بين الشركات المتعددة الجنسيات الأولى في العالم التي تم

إحصاؤها من طرف الأمم المتحدة في نهاية 1976، 21 شركة منها أمريكية و2 فقط من العالم الثالث، اما البقية فأوروبية أويابانية.

ثانيا: إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي

تختلف إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الاستراتيجية ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث إستراتيجيات أساسية هي:

***استراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية.**

***الاستراتيجية الأفقية (استراتيجية السوق).**

***الاستراتيجية العمودية (استراتيجية تدنية التكاليف).**

إن الاستراتيجية الافقية تنطبق على قرارات الاستثمار الاجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الاستراتيجية الاكثر تماشيا مع وضعية الاستثمار الاجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الاكثر تصنيعا. ففي سنة 2001 استقبلت عشر بلدان 70% من الحجم السنوي الاستثمار الاجنبي المباشر بينما لم تستقبل 100 دولة الأكثر تأخرا سوى 1% فقط من الاستثمار الاجنبي المباشر وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أوالاستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الاجنبي من البلدان المصنعة باتجاه البلدان النامية وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف للاستثمار.

إن سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق بعض المزايا يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي.

وإن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما هوبيئة الاستثمار التي تستجيب لأهداف هذه الشركات، وعليه فإن البلدان المضيفة للاستثمار يتوجب عليها توفير الشروط الكفيلة بجذب هذه الإستثمارت وسط المحيط العالمي المتميز بشدة المنافسة بين مختلف الدول صناعية كانت أم نامية، ومن هنا فإن الفصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات والتفرقة بينها ليس بالأمر الهين، حيث يعتبر كل استثمار مباشر العامل المحرك للشركات متعددة الجنسيات حيث يقتصر الإستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الأموال ومدى حجم تحركاتها وتأثيرها على الإقتصاد، بينما الشركات متعددة الجنسيات تمارس مراقبة واسعة وشاملة لكل الموارد، خاصة منها المتعلقة بالتجديد والإبتكار والبحث والتكوين، وبالتالي فإن العناصر غير المرتبطة بتزويد رؤوس الأموال التي تكتسي أهمية كبيرة تجعل مجال الإستثمار الأجنبي المباشر وتعيده في إطار عام ذي قاعدة ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، فالمفهومان يساعدان على تحليل نفس مجموعة عمليات

الإنتاج، فالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره بداية لمجموعة عمليات الإنتاج والشركات متعددة الجنسيات تعبر عن النتيجة النهائية لها1.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه ومن بين هذه الدوافع مايلي:2

-السعي نحوتحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول وفي المجالات التي تتيح لها تحقيق هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

-إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخول وارتفاع الإدخارات الناجمة عنها ومن ثم تحقيق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة، بسبب انخفاض حاجتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أومشروعات البنية التحتية ومرافق رأس المال الاجتماعي وانخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بين المشروعات فيها، الأمر الذي يدفع نحواستخدام هذه الموارد المالية في الدول الاخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها في العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية انتاجها وبالذات المشروعات الناشئة.

-توفر عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى في الدول التي تتجه إليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار أقل مما هومتاح لهذه المشروعات في الدول التي تتجه منها، وهوالأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات.

-السيطرة على السوق المحلية التي تقام فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عملها داخل هذه الأسواق ومقاومة المنافسة بصورة فعالة نتيجة لذلك وخاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.

-التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.

---

1 علي محمد تقي عبد الحسين، **الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات المتعددة الجنسيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 94-.95

1 حمود الزبيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية**، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص 82-83.

-التخلص من القيود التي تحكم بعض مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تصدر هذه الاستثمارات وبالذات التي تستنفذ موارد طبيعية أكبر أوالمشروعات الملوثة للبيئة وغيرها.
-التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
وخلاصة القول هوأنه كما هوالحال في التوازنات الاستثمارية على المستوى المحلي فإن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية يحدده دافع تخفيض المخاطر أودافع زيادة العوائد أوالدافعين معا.1

- **تخفيض المخاطر**: يمكن للمؤسسة أوالشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا، حيث لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا، هذا ما يجعل لتنويع الدول آثار محمودة على حجم المخاطر حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي، للأنشطة التي تقوم بها المنشئات أوالشركات التي تستثمر فيها أمواله، حيث أن امتلاك شركة للاستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق لهذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هوالواقع، حيث توجد بالفعل قيود حركة رأس المال بين الدول.
- **زيادة العائد:** كذلك يكون الدافع للاستثمار الدولي وتحقيق عائد كبير دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الام، فالمنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه عي الشركة تحقيق عائد مميز على استثماراتها المحلية، وهنا تأتي ميزة التنويع الدولي للنشاط.

فالعائد المميز قد يأتي نتيجة للتخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير، كما قد يأتي من تحقيق وتطورات بعض تكاليف الانتاج مثل تكلفة العمالة وتكلفة المواد الخام، ومن ثم فدوافع المستثمر الأجنبي تتركز في تحقيق ثلاثة مجموعات من الأهداف:
التدويل، الملكية وحرية اختيار الموقع الأمثل وعادة ما تأخذ الملكية الدولية أحد صيغ الأصول غير الملموسة فمن المفيد تجميع الأصول المناسبة في الدولة المضيفة التي تحقق أقصى أرباح ممكنة.2

إن التحاليل المفسرة لتنامي ظاهرة الاستثمارات الاجنبية يمكن تجميعها في ثلاث مجموعات كما يلي:

1. التحليل المتعلق بالمزايا الخاصة للشركات والمتعلقة أساسا بمستوى التطور التكنولوجي والقدرة التنافسية والكفاءة التنظيمية التي تسمح لمؤسسة بفرض تواجدها أمام منافسيها.

1 فاروق تشام، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية**، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر من الموقع الشبكي www.sarambit.com).
2 فريد النجار، **نظريات التمويل ونماذج الاستثمار**، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1998، ص 21.

2. التحليل القائم على المزايا النسبية للبلدان المضيفة، فالشركات متعددة الجنسيات لا تقوم بنقل استثماراتها خارج بلدانها الأصلية إلا إذا توقعت استغلال فرص فعلية لتعظيم أرباحها وزيادة حجم مبيعاتها ومدى اتساع السوق المحلي.
3. التحليل القائم على دورة حياة المنتج أوالعملية الإنتاجية حيث يبدأ تسويق المنتج أولا داخل بلده الأصلي ثم مع دخوله مراحل متأخرة من حياته يدخل المنتج إلى بلدان أخرى.

المطلب الثالث: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر.

مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: هي كل الظروف السائدة في البيئة الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري، والملاحظ أن هذه الظروف متنوعة ومتأثرة ببعضها البعض لذا قد يصعب ترتيبها أوإعطاء إحداها أهمية أكبر من غيرها، وهي في مجملها مع بعضها البعض تحدد إن كانت البيئة الاقتصادية طاردة أم جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.1

وتنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الى محددات خارجية ومحددات داخلية والشكل رقم (1) يوضح تلك المحددات.

الشكل رقم (1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

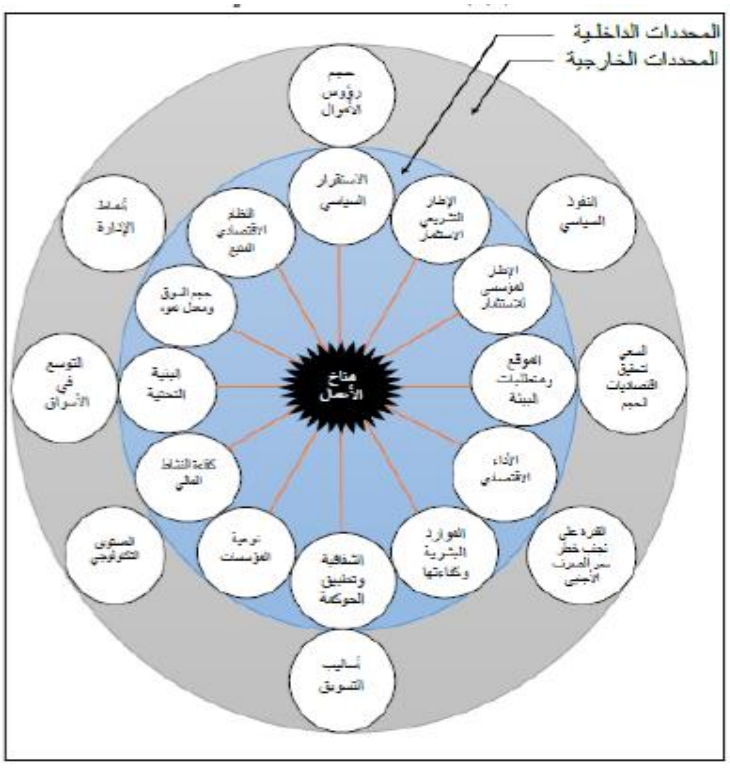

أ -المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر: إن التطرق إلى المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر هومحاولة لحصر الأسباب والدوافع التي تتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تكون غير متعلقة بالدولة المضيفة، بمعنى أنها تتعلق بالمستثمر الأجنبي أوبالأحداث الاقتصادية العالمية، وهذا ما يجعلنا نتطرق الى المزايا الاحتكارية التي يمتلكها المستمر الأجنبي (الشركة المتعددة الجنسيات).

1 علي عبد القادر علي، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص .40

فنجد أن امتلاك مستثمر ما لرأسمال كبير يجعله وفي أغلب الحالات ينخرط في أعمال خارج الدولة الأم كمستثمر أجنبي، وذلك من خلال أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهوالأمر الملاحظ على أرض الواقع فالشركات المتعددة الجنسيات تمتلك رؤوس أموال ضخمة تجعلها قادرة على تبني مشاريع استثمارية قومية (كبيرة وإستراتيجية)، وهذا راجع أساسا إلى المصادر العديدة التي تمول تلك الشركات.

امتلاك تلك الشركات لرأسمال كبير يجعلها قادرة على تمويل مشاريع البحث والتطوير التي من شأنها أن تكسب تلك الشركات التكنولوجيا الحديثة التي تعد أحد أهم أهداف الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الدول النامية بالأخص)، وبالتالي الشركات التي تمتلك تلك التكنولوجيا لديها ميزة تجعلها مطلوبة من قبل تلك الدول بغية إقامة مشاريع استثمارية على أ راضيها.

من جهة أخرى تتميز تلك الشركات بتطبيقها لأساليب حديثة في الإدارة خاصة وأنها تتبنى تمويل مشاريع البحث والتطوير في تلك الأساليب، وعلى هذا الأساس تصبح لديها ميزة عن الشركات المحلية التي غالبا ما تكون ذات قدرات تمويلية ضئيلة ما يحتم عليها عدم الاهتمام بتطوير أساليب الإدارة فيها.

من جهة أخرى استخدام أساليب التسويق المتطورة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات يعطيها القدرة على ولوج أسواق جديدة وتدويل انتاجها باعتبار قدرتها على الوصول إلى العملاء والمستهلكين، وقد صار التسويق الإلكتروني في ظل اقتصاد المعرفة الأداة التسويقية الأكثر استخداما باعتبار أنه يوفر أقصر الطرق للنفاذ إلى الأسواق الدولية، فالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) تتميز بالانتشار والتغطية الواسعة لأغلب مناطق العالم، هذا بالإضافة إلى أنها ذات تكلفة أقل بكثير كما أنها تستوعب الأساليب الحديثة للتسويق التي صارت تركز على الصورة (بكل ما فيها من أشكال وألوان وإيحاءات) والصوت، وعليه صارت الشركات التي تتبنى التسويق الالكتروني تستطيع أن تصل إلى المستهلك النهائي المحتمل وعرض منتوجها عليه في شكل مادة ترويجية مركزة، وتمكنه من المعاينة الالكترونية للمنتجات ومن ثم إتمام الصفقة عن طريق الدفع الالكتروني، لتبقى عملية التسليم فقط كالعملية المادية في حالة السلع المادية، وكل ذلك يتم بضمان من الشركة نفسها وبدون وسطاء، كما تتمكن الشركة باستخدامها للإنترنت من أخذ آراء ورغبات المستهلكين النهائيين لمنتجاتها بصفة مباشرة.1

عند التحدث عن شركات تضع ميزانيات تفوق في الكثير من الحالات ميزانيات دول، فإننا بصدد التطرق الى تأثيرات تفوق المجال الاقتصادي إلى مجالات أخرى أهمها السياسة، فالاقتصاد منذ مدة ليست بالقصيرة أصبح مرتبط وبشدة بالسياسة (علاقة تأثير متبادل)، لذا فالنفوذ السياسي لبعض الشركات يجعلها قادرة على الظفر والخوض في العديد من الاستثمارات الخارجية بشكل مباشر.

1 حاكمي بوحفص، **برادعي ابراهيم الخليل، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017، ص 405.

وقدرة شركة ما على تجنب خطر سعر الصرف الأجنبي ستمكنها من تدويل أنشطتها فهي بذلك تتغلب على أحد أشد المشاكل التي تعترض المستثمر الأجنبي في نشاطه الدولي، ويكون هذا من خلال مقدرتها على تطبيق أساليب عديدة في هذا الشأن مثل اعتمادها على تنويع استثماراتها والنشاط في العديد من الدول أومن خلال الصرف الآجل.1

من جهة أخرى تبقى الأهداف التقليدية للمشروعات الاستثمارية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتطلع إلى الربح والبقاء يفرضان على أصحاب تلك المشاريع التوسع في الأسواق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تجعلها تسعى إلى تحقيق اقتصاديات الحجم من خلال تدويل أنشطتها.

ب-المحددات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر: وهي تتعلق بالدولة المضيفة أي كل الأسباب والدوافع الموجودة أوالتي تتميز بها الدولة المضيفة والتي تجعل المستثمر الأجنبي يقوم بالاستثمار المباشر في هذه الدولة.

يظهر لنا الشكل رقم (1) مجموعة من العوامل المتواجدة في الدولة، والتي تتفاعل فيها بينها لتشكل مناخ الأعمال السائد في تلك الدولة، والملاحظ من خلال الشكل أن هذه العوامل تؤثر وتتأثر ببعضها في تكوينها لمناخ الأعمال، تلك العوامل هي المحددات التي يقوم على أساسها المستثمر الأجنبي المحتمل ببناء قرارته الاستثمارية. فنجد أن النظام الاقتصادي المتبع (سياسة السوق المفتوح أوسياسة الاقتصاد الموجه) في الدولة يعتبر من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعبر عن موقف الدولة من مختلف الأنشطة الاقتصادية وكيفية التعاطي معها، وعلى أساسها يمكن أن يحدد المستثمر الأجنبي المزايا التي يمكن أن يحصل عليها في حال قيامه باستثمارات في تلك الدولة.2 كما أن أغلب الأنشطة الاستثمارية تتطلب ضمانات على المديين القصير والبعيد، قد لا تتمكن الدولة المضيفة أن تحقق تلك الضمانات في حال لم تكن في استقرار سياسي فالمستثمر الأجنبي يخشى من المصادرة، التأميم، التصفية أوعدم القدرة على تحويل الأرباح أوالإخلال بشروط العقد من طرف الدولة المضيفة في حالة عدم وجود استقرار سياسي والذي يكون بدرجات متفاوتة من غياب للاستقرار الحكومي إلى غياب للاستقرار المؤسساتي حتى يصل إلى غياب للاستقرار الأمني.

وجود إطار تشريعي كفؤ ينظم العلاقة بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي أمر مهم جدا، والإطار التشريعي الكفؤ هووجود قوانين تنظم وتحفز الاستثمار وتتسم بالوضوح وعدم التضارب مع القوانين الأخرى، كما يجب تواجد قوانين منظمة لعمل المستثمر الأجنبي وتكون مواكبة للتطورات والقوانين الدولية (بالأخص حقوق الملكية الفكرية) وفي الوقت نفسه تحترم خصوصيات الدولة، ومن جهة أخرى يجب توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة ومحفزة.

---

1 عبد الحق بوعتروس، **تقنيات إدارة سعر الصرف**، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص 3.

1 عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص29.

إن وجود إطار مؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة يعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فعمليات ترويج الاستثمار والوساطة بين الدولة والمستثمر الأجنبي وعمليات التخطيط والتنظيم ودراسات عروض الاستثمار الأجنبي جد هامة وهي عمليات تتطلب مؤسسات تختص بالاستثمار وتعمل بكفاءة كبيرة وأن تتكامل مع بعضها في أداء مهامها، تلك المؤسسات بعضها يكون ذا اختصاص محدد وهوتشجيع الاستثمار بينما تتداخل اختصاصات البعض الآخر منها مع عمليات وأنشطة متعلقة بالاستثمار ما يحتم عليها العمل بكفاءة وعدم اهمال جانب الاستثمار.

كفاءة نشاط القطاع المالي تعتبر من أهم المحددات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا للارتباط الشديد بين نشاط المشاريع الاستثمارية وبين القطاع المالي المحلي بكل مكوناته (البنوك والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية)، وبالتالي كفاءتها هي ضمان للمستثمر الأجنبي فيما يخص التمويل وسلاسة إتمام العمليات المالية.

من جهة أخرى توفر الموارد البشرية وكفاءتها يعد من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فرأس المال البشري يعتبر عامل محوري في تحقيق النموالاقتصادي وكفاءتها تعزز القدرة التنافسية للدولة، فالمستثمرين الأجانب يطلبون قوة العمل الماهرة في ظل مستجدات العولمة والمتغيرات التقنية والتكنولوجية وأيضا بسبب تنظيم أسواق العمل والمستثمرين الأجانب الذين صاروا يطلبون اليد العاملة بشروط أهمها الكفاءة ثم التكلفة المتدنية بعدما كانوا سابقا يتجهون نحوالدول ذات الوفرة من عنصر العمل قصد تدنية التكاليف.1

توفر الدولة المضيفة على بنية تحتية (مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي) أمر جد هام للمستثمرين الأجانب، فالحياة الاقتصادية بمختلف أنشطتها وبجميع مراحل تلك الأنشطة لا تتم إلا في وجود بنية تحتية أساسا، ومنذ مدة ليست بالقريبة أصبحت جودة وكفاءة الاقتصاد لبلد ما مرتبطة بجودة البنية التحتية له، وعليه فالبنية التحتية تعد في أغلب الحالات من بين المحددات الداخلية الأولى التي يتفقدها المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار في دولة ما، وذلك لارتباط أنشطته وجودة إتمام العمليات بوجود وجودة البنية التحتية في الدولة المضيفة.

على صعيد آخر يعتبر حجم السوق ومعدل نموه عامل جد هام بالنسبة للمستثمر الأجنبي عند اتخاذه قرار توطين أنشطته في دولة ما، فحجم السوق المحلي الكبير يتوقع منه المستثمر الأجنبي أرباحا كبيرة، والمستثمر الأجنبي لا يعتمد في اتخاذ قرارته الاستثمارية المتعلقة بالوجهة على الحجم الحالي للسوق المحلي فقط وإنما يعتمد أيضا على احتمالية نموهذا السوق مستقبلا بمعنى هل هوواعد أم لا.

كما يعتبر الموقع الجغرافي للدولة مهما جدا للمستثمرين الأجانب الذين غالبا ما يسعون للتوطن في مناطق استراتيجية كمناطق العبور والدول الرابطة بين القارات، فتلك المواقع تعطيهم ميزة القرب من عدة أسواق في آن واحد.

1 فهد الفضالة، **التدريب وبناء السلوك المهني**، مجلة جسر التنمية، العدد 123، العهد العربي للتخطيط، الكويت،2015 ص 2.

من جهة أخرى ونظرا لما تعيشه المعمورة من ظروف بيئية خطيرة في الكثير من مناطق العالم يأخذ المستثمرين الأجانب في الحسبان المتطلبات البيئية التي تتجسد في شكل قيود بيئية تفرضها الدول، وتلك القيود في الغالب تمثل عناصر تكاليف إضافية وهذا طبعا يكون في الدول التي تطبق خطط التنمية المستدامة والتي تسعى حكوماتها إلى الحفاظ على السلامة البيئية في ظل حسن التسيير ووجود وعي ومستوى ثقافي جيد للسكان الذين يطالبون دائما بالحفاظ على البيئة، وتقل تلك القيود كلما ساء التسيير وقل الوعي السكاني. وبالحديث عن الوعي السكاني يظهر في الأفق مصطلح مناقض تماما وهوالفساد الذي يعتبر بمختلف أشكاله ومظاهره محبطا لعمليات التنمية، لذا تعتبر الشفافية وتطبيق الحوكمة من المحددات الداخلية الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالأنشطة الاستثمارية وفي كافة مراحلها تتطلب معاملات إدارية قد تطول أوتفشل في حالة انتشار الفساد الذي يقحم العديد من الأشخاص غير الأكفاء في مناصب حساسة فيتسببون في إفشال تلك المشاريع الاستثمارية لعدم الكفاءة أوالمماطلة المرتبطة بمحاولة الحصول على رشوات، لذا تعتبر الشفافية مطلبا مسبقا للمستثمرين الأجانب الذين يفضلون العمل في بيئة تتسم بالوضوح وتوفر المعلومات وسهولة إنجاز المعاملات. في نفس الإطار فإن تطبيق الحوكمة والتي تعني أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال ما ترسخه من تأكيد على الشفافية في معاملات الشركات وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، فالحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد.

الأداء الاقتصادي للدولة يعتبر صورة معبرة عن مناخ الأعمال فيها وعن كل ما تطرقنا إليه من محددات داخلية للاستثمار الأجنبي المباشر لأن الأداء الاقتصادي للدولة ما هوإلا نتاج عن تفاعل تلك المحددات في تكوينها لمناخ الأعمال السائد داخل تلك الدولة، ويعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة من خلال عدة مؤشرات اقتصادية أهمها معدل النموالاقتصادي للدولة الذي يكون محل أطماع المستثمرين الأجانب إذا كان مرتفعا في محاولة منهم لاستغلال ذلك الارتفاع في معدل النموالاقتصادي الذي يجعل سوق تلك الدولة في حالة اتساع،[1] كما يعتبر معدل التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة، فبالنظر إلى معدل التضخم قد يقرر المستثمر الأجنبي هل سيخوض في عملية الاستثمار بتلك الدولة أم لا، لأن معدل التضخم الغير مستقر يعبر عن عدم استقرار في مستويات الأسعار وهوالأمر الذي لا يحفز الاستثمار الذي بحث عن تقليل التكاليف وهوما لا يكون مضمونا في ظروف مماثلة. ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية كذلك نجد سعر الصرف الذي تربطه علاقة عكسية بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للوضع الذي يكون فيه المستثمر الأجنبي عندما تشهد الدولة المضيفة تقلبات في سعر الصرف، فالمستثمر الأجنبي يكون مرتبكا نظرا لتأثير تلك التقلبات في سعر الصرف على أرباحه. كما يعتبر كل من معدل الفائدة وتوازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات من بين تلك المؤشرات المعبرة عن الأداء الاقتصادي للدولة.

1 عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص49.

كل ما ذكر من محددات داخلية للاستثمار الأجنبي المباشر هوفي نهاية الأمر صادر من قبل المؤسسات العاملة في الدولة، لذا فنوعية المؤسسات تعتبر محددا داخليا جد هام وجوهري، ونقصد بنوعية المؤسسات الجودة المؤسساتية التي تتشكل من خلال مؤسسات فعالة، فنجاح أوفشل الأنشطة الاستثمارية يتوقف على مدى التأثير الإيجابي أوالسلبي للمحيط المؤسساتي الموجود في الدولة، فهويسهل أويعقد تلك الأنشطة ويكون تأثير المؤسسات على عناصر هامة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فنوعية المؤسسات تحدد وجود أوعدم وجود تلك العناصر وكذا درجتها ونوعيتها، ونقصد من تلك العناصر المفاهيم المختلفة كالأمن الذي يرتبط بالمؤسسات الأمنية، والاستقرار السياسي المرتبط بالمؤسسات السياسية، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالمؤسسات التشريعية والقضائية، وغير ذلك من عناصر الحياة العصرية التي تتداخل لتؤثر في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتولد عن نشاط المؤسسات لذا يمكن التعبير عنها بأنها محضنة للمشروع الاستثماري.

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري وأهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن لجوء المستثمر سواء كان شخصا طبيعيا، أومعنويا إلى استثمار أمواله، أوخبرته الفنية والتكنولوجية خارج الحدود الوطنية، إنما يرجع في حقيقته إلى توفر مناخ ملائم للاستثمار في الدولة التي يتوجه إليها، فكلما كان ذلك ملائما ساهم في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الدول لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية العالمية، وتوفر بدائل استثمارية متعددة أمام المستثمرين الأجانب تجعلهم يختارون المناخ الأفضل بمكوناته الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية مع مراعاة وضع الدول المضيفة ضمن المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار التي تصدرها هيئات متخصصة تساعد الشركات الأجنبية على اختيار الوجهة المناسبة لتوطين استثماراتها.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته.

أولا: مفهوم المناخ الاستثماري

هناك عدة تعار يف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أوالمستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.1

كما يقصد بمناخ الاستثمار حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر فيما بينها، لتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أوسلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية

1 أسامة كردي، **آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001، ص288.

محفزة وجاذبة لرأس المال أوطاردة له، كما يعرفه البنك الدولي بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة.1

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.2

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هومجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافزالممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الأجنبية على مقومات أهمها:

1-المناخ الاقتصادي: إن الاستثمار هوقرار اقتصادي قبل أي شيء أخر، لذلك نجد أن غالبية المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على: 3

1-1 البنية التحتية: يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق المحرومة في القطر المعني.

1-2-السياسات المالية والنقدية: إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شانها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، وذلك أن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار، والمقصود باستقرار السياسات هوأن تدار السياسات المالية والنقدية بطريقة مدروسة بعيدا عن الارتجالية.

1-3-الجهاز المصرفي والمالي: إن الجهاز المصرفي والمالي يلعب دورًا في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي يتقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نموالقطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي، وتساعد على اندماج في الاقتصاد العالمي.

---

1 هاجر مزوار، مرجع سبق ذكره، ص23.

2 بلال بوجمعة، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان،2007، ص 19.

3 زغبة طلال، **مرجع سبق ذكره**، ص206.

1-4-حجم السوق: يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أوالتوسع فيها، وذلك لان حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أوخارجيا، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه وتكون فرص الاستثمار جيدة.

2-المناخ السياسي: يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مجمل مناخ الاستثمار للدولة المضيفة حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الاموال، ويتأثر المناخ السياسي للبلد بالعديد من العوامل والتي من أهمها:

-النمط السياسي، ومدى تطبيق الديمقراطية

-موقف الأحزاب، ودرجة الحرية التي تتمتع بها

-درجة الوعي السياسي

3-المناخ الاجتماعي والثقافي: يتمثل هذا العنصر في كل ما يؤثر على قوة العمل سواءا من ناحية الكم أوالكفاءة فهويتركز في النقاط الآتية:

-دور النقابات العمالية ومدى فاعليتها

-السياسات التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل

-معدل الزيادة السكانية ونسبة القوة العاملة إلى اجمالي السكان

-الوعي الصحي والبيئي

-مدى ترحيب الرأي العام باستضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4-المناخ التنظيمي والقانوني: يتمثل هذا العنصر في القوانين المحفزة أوالطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى تكون هذه القوانين محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لا بد وأن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب، كذلك فإن القضاء ونظام التحكيم الكفيل بحسم المنازعات من العناصر الهامة في تهيئة مناخ الاستثمار، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات، أوطرده من خلال التعقيدات البيروقراطية وطول الإجراءات.[1]

المطلب الثاني: معايير اختيار وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة معايير تستهدف قياس وتحديد طبيعة المناخ الاستثماري في الدول المضيفة ومن أهم هذه المعايير نذكر مايلي:[2]

أولا-مؤشر مخاطر بيئة الأعمال BERI: والذي يقيس مستوى المخاطر باستخدامه لخمسة عشر معيارا يتم تقييمها بقيم عددية تتراوح ما بين: 0 و4.

ويتم تصنيف البلدان حسب هذا المؤشر إلى خمسة مجموعات:

-دول ذات مناخ أعمال ملائم بعلامات تتراوح مابين [86-100].

-الدول التي يكون فيها الاتجاه نحوالتأميم مستوعبا أومعوضا بدرجات مختلفة وعن طريق المنافذ، المؤسسات المالية.... إلخ بعلامات تتراوح مابين [70-85].

-دول ذات مخاطر متوسط بعلامات تتراوح مابين [56-69].

---

1 عبد الحميد برحومة، عنترة برباش، **مخاطر مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013، ص 230-231.

2 وهيبة بن داودية، **مرجع سبق ذكره**، ص121-122.

-دول ذات مخاطر بالنسبة للشركات الأجنبية بعلامات تتراوح مابين [41-55].
-دول ذات ظروف أعمال غير مقبولة بعلامات تتراوح مابين [41-55].

الجدول رقم 1: المعايير المعتمدة في حساب مؤشر مخاطر بيئة الأعمال.

المعايير	الترجيع	التقييم	النهائي
الاستقرار السياسي	3		
الموقف من الاستثمار الأجنبي	1.5		
إمكانيات التأميم	1.5		
التضخم النقدي	1.5		
ميزان المدفوعات	1.5		
درجة البيروقراطية	1		
احترام العقود	1.5		
النموالاقتصادي	2.5		
تكلفة العمل الإنتاجية	2		
جودة الخدمات المهنية	0.5		
الاتصالات والهياكل القاعدية	1		
التسيير والشركاء المحليون	1		
قروض قصيرة المدى	2		
قروض طويلة ومتوسطة المدى	2		
قابلية العملة للتحويل	2.5		

المصدر: بن داودية وهيبة: مرجع سابق، ص 121.

ثانيا-مؤشر الخطر السياسي PRI: ويضم عشرة معايير تتوزع على مجموعتين:

***المجموعة الأولى**: وتضم الأسباب الخارجية للمخاطر وتتكون من معييارين.

***المجموعةالثانية:** وتضم الأسباب الداخلية للمخاطر وتتكون من ثمانية معايير.

وعلى ضوء هذا المؤشر يتم تصنيف البلدان إلى ثلاث مجموعات:

-دول ذات خطر أدنى بعلامات تتراوح مابين [0-20].
-دول ذات خطر مقبول بعلامات تتراوح مابين [21-35].
-دول ذات خطر مرتفع بعلامات تفوق 35.

الجدول رقم2: المعايير المعتمدة في حساب مؤشر المخطرالسياسي.

أنواع الأسباب	معاييرالتقييم	التقييم
أسباب المخاطر الخارجية	-التبعية اتجاه قوى عظمى. -التأثير السلبي للقوى السياسية الجهوية.	
أسباب المخاطر الداخلية	توزيع النسيج السياسي وسلطة الجماعات أوالأحزاب السياسية توزيع السكان حسب اللغة. توزيع السكان حسب الأعراق. توزيع السكان حسب الدين. التدابير القمعية المتخذة من قبل الحكومة للبقاء في السلطة. الموقف اتجاه الأجانب. الوضع الاجتماعي بما فيه كثافة السكان ومستوى المعيشة. تنظيم وزن العناصر المساندة للحكومة من أقصى اليسار.	

المصدر: بن داودية وهيبة، مرجع سابق، ص122.

ثالثا-معايير JEGATHESON لخلق محيط مثالي:

يستعرض جيغاتسن عشرة عوامل يعتبر توفرها ضروريا لخلق محيط مثالي للإستثمار هي: الاستقرار السياسي، صلابة الاقتصاد، المواقف العامة اتجاه المستثمرين الأجانب، السياسات الحكومية، البنية التحتية، اليد العاملة، النظام المالي والمصرفي، الإدارة العمومية، محيط الأعمال المحلي ومستوى المعيشة.

المطلب الثالث: أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وأهم متطلباته

أولا: أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

يعتبر تحرير السياسات الاقتصادية من أهم ثلاثة عوامل مشكلة للقوى الدافعة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحوالدول النامية كما أكدها تقرير الاستثمار العالمي إضافة إلى التغيير التكنولوجي السريع واحتدام عملية المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات التي اخذت في عملية تغيير مواقعها الوطنية نحوالبلدان التي توفر بنية سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي إضافة إلى وجود حوافز مالية وضريبية ومدى توفر اليد العاملة الماهرة منخفضة التكلفة.

1-1 تحليل مؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر: تم محاولة تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشر مركب المؤسس من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من الفترة (2001-2017) الممثلة لبرامج ومخططات التنمية في الجزائر:

-المخطط الثلاثي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

-البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).

-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

-البرنامج الخماسي (2015-2019)

وتمثلت نتائج تحليل المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر فيما يلي:

-وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الفترة (2001-2005) أي خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وبداية البرنامج التكميلي لدعم النمو، سجل المؤشر المركب لمناخ الاستثمار نسبة أكبر من العدد (02) وهذا راجع إلى قيام الدولة بتحفيز معدل النموالاقتصادي (اعتمادا على الفوائض الكبيرة المحققة في الخزينة العمومية بسبب ارتفاع أسعار البترول) عن طريق الرفع من قيمة الانفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الرفع من معدل النموالاقتصادي (اتباع سياسة كينزية).

-عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار خلال الفترة (2008-2016) تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النموو‌برنامج التنمية الخماسي وانطلاق البرنامج الخماسي (2015-2019) وهذا ما يمكن ارجاعه إلى الأسباب التالية:

-انخفاض معدل النموالاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الازمة العالمية سنة 2008 ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانهيار أسعار البترول:

- نسبة نموالنفقات أكبر من معدل تطور إلايرادات الوطنية؛
- استمرار العجز في ميزانية العامة والحساب الجاري مليزان املدفوعات؛
- تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية؛
- اتخاذ إجراءات استعجالية ومتأخرة باتباع سياسة تقشفية لحظية وإيقاف مؤقت للمشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنى التحتية؛
- عدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار وإجراء تعديلات استعجاليه بدون دراسة واقعية ولا تساير متطلبات المستثمرين الأجانب والمحليين.

-وجود تحسن في مناخ الاستثمار بعد سنة 2016 ومع انتعاش أسعار النفط وكبح الواردات والرفع من نسب الضرائب ومحاولة اصلاح التشريعات الاستثمارية بإصدار قانون جديد للاستثمار 16-09، ومع نشر مشروع نموذج النموالاقتصادي الجديد في آفاق 2030 أدى ذلك كله إلى انخفاض العجز في الميزانية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.1

ثانيا: أهم متطلبات مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل التحديات المفروضة

لا تزال تعاني الجزائر من بعض المشاكل الهيكلية الموروثة عن النظام الاقتصادي السابق التي تعيق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فرغم إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لا تزال الجزائر خاضعة لأسعار النفط ولتقلبات أسعار العملات الأجنبية. فالصادرات مقيمة بالدولار ألأمريكي في حين أن الواردات تتم باليورو، وبالتالي كل تقلبات في سعر العملتين يكون له تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني.

1-1 أهم التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري الجزائري:

يعتبر التحدي الأساسي للجزائر في وضع استراتيجيات وطنية قطاعية فعلية خاصة بتدعيم الاستثمارات ومبنية على الميزات التنافسية، وهكذا يصبح دعم المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) أمر في غاية الأهمية خاصة فيما يتعلق بمصلحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أن تقنيات اختيار المستثمرين والمقارنة (benchmarking) واستعمال وسائل الإعلام الآلي في مثل مواقع الانترنت وقواعد البيانات الاحصائية يمكن أن تؤدي دورا مهما في هذا المجال، كذلك تحدي النقص الكبير للمعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للاستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للخارج، كما أن صعوبة الحصول على العقار الصناعي تعتبر من المعوقات الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى ذلك صعوبة فهم الموظف المعني، إلى جانب الرشوة، وجود نقص في شفافية الاجراءات الادارية، وبطء العمل إلاداري، والمحسوبية، مما يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما أن التأخر في البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالموانئ والمطارات والسكك الحديدية، بالإضافة إلى توزيع الكهرباء والغاز، واستعمال وسائل الاتصال تعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى

1 ناصر حميداتووعقبة عبد اللاوي، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017)**، مجلة المالية والأسواق، عدد 09، ص ص 190-199.

نفور المستثمرين الأجانب، إلى جانب عدم وجود محاكم تجارية وثقافة فعلية للتحكيم.[1] ويمثل الجدول التالي أهم نقاط الضعف والتحديات التي يواجهها المناخ الاستثماري في الجزائر:[2]

جدول رقم (3): يوضح نقاط الضعف والتحديات التي يواجهها المناخ الاستثماري في الجزائر

نقاط ضعف المناخ الاستثماري الجزائري	تحديات المناخ الاستثماري الجزائري
❖ تأخر في البنية التحتية ❖ التأخر الكبير في إصلاح القطاع المالي والمصرفي ❖ صعوبة الحصول على التمويل لـ PME/PMI ❖ قطاع غير رسمي معتبر ❖ طول مدة الاجراءات القضائية ❖ صعوبة الحصول على العقار الصناعي ❖ عجز كبير في الاتصال وتوضيح صورة البلاد ❖ نقص المعلومات الكمية عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومصادرها	❖ بطء التنظيم للقطاعات ❖ التأخير البيروقراطي للإدارة العمومية ❖ التأخر في إعادة تأهيل موظفي الادارة العمومية ❖ ضعف انتشار NTIC ❖ هجرة الأدمغة ❖ تكييف السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية للجزائر ❖ نقص التنسيق بين السياسات الوطنية ❖ التداخل بين صلاحيات الهيآت المكلفة بالاستثمار

المصدر: يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص236.

2-1 أهم متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

للتحسين من المناخ الاستثماري للجزائر والتخفيف من التحديات التي تواجهه وجب العمل بآليات واستراتيجيات من شأنها خلق مناخ استثماري فعال ومن بينها:[3]

-مواصلة دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية مع ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية.

-السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكثر من 80% إلى الخارج، مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية.

-معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليه.

1 زين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 142.
2 يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص236.
3 شوقي جباري، **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 09، ص 86-87.

-توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الانترنت وبلغات متنوعة تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ودليل للاستثمار في الجزائر مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا الطرق البرية وسكك الحديد ومدى قرب أوبعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار مع ضرورة التحديث الدوري لكل هذه المعطيات.

-ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الادارية والتنظيمية.

-تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار بالرفع من كفاءة وفعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا السابق توصلنا إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة الدول المضيفة وهوآلية لتصحيح الإختلالات في الدول النامية، حيث يعطي لصاحبها حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري، كما أنه يتحرك في إطار قنوات مؤسسية هي الشركات متعددة الجنسيات.

كما أن القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست عملية عفوية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات والعناصر التي تؤثر في مسارها، وبطبيعة الحال فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للإستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم محددات النموالاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات التشغيل، كما أن للإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني تتمثل في نقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات التسويقية والإدارية بما يساهم في ارتفاع مستوى الإنتاجية لذا تسعى كل من الدول المتقدمة والنامية ومنها دول شمال إفريقيا إلى استقطاب هذا النوع من الاستثمار وهوما ركزنا عليه بحثنا في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة وصفية لواقع واتجاهات ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر -تونس- المغرب)

تمهيد

لن يتحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلا في وجود بيئة استثمارية تنافسية جذابة للمستثمرين وهي الحلقة المفقودة للكثير من الدول النامية الساعية للنهوض باقتصاداتها هذه البيئة لن تظهر معالمها الا من خلال إرادة سياسية واقتصادية واجتماعية تتجسد في تشريعات وتنظيمات تتسم بقدر من المرونة وتحديد دقيق للمسؤوليات والصلاحيات، بنية تحتية ملائمة وتفاعلا لمتعاملينا لاقتصاديين معا لتطورات الاقتصادية والمالية العالمية وتضافر جهود مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية علاوة عن اكبر تحدي يواجه العالم حاليا عقب الانهيارات والازمات المالية من فساد مالي وإداري، والتي تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية الجذابة أو مناخ الأعمال الملائم كسبيل للظفر بحصة من الاستثمارات الأجنبية العالمية.

حيث تبذل دول شمال افريقيا (الجزائر –تونس –المغرب) على غرار الدول العربية جهود كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري، هذه الجهود تختلف من دولة لآخرى حسب الأهداف والسياسات الموضوعة، ولكن تصب في مجملها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات وتوفير أكبر عدد من الضمانات للمستثمرين الأجانب للولوج لا سواق دون أخرى.

ومن أجل الإحاطة بواقع واتجاهات ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر –تونس-المغرب) والمزايا والمحفزات الممنوحة له والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف تم التطرق في هذا الفصل لأهم الاحصائيات والأرقام التي تم بواسطتها المقارنة بين هاته الدول وذلك من خلال الاتي:

المبحث الأول: حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا (الجزائر– تونس-المغرب)

المبحث الثاني: واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا (الجزائر– تونس- المغرب)

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في دول شمال افريقيا (الجزائر– تونس– المغرب) من خلال أهم المؤشرات الدولية والاقليمية

المبحث الأول: حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (الجزائر – تونس-المغرب)

تسعى دول المغرب العربي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، ولذلك قامت بإصدار مجموعة من التشريعات والإجراءات الهادفة لتسهيل انسياب حركة رأس المال الأجنبي، وقد تضمنت تلك الإجراءات والتشريعات تقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات، جاءت بها قوانين الاستثمار في هذه الدول ورغم ذلك مزالت هناك معوقات تحول دون الوصول الى الغاية المرجوة.

المطلب الأول: الحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا. (الجزائر –تونس –المغرب)

تستخدم الحوافز من قبل بعض الدول بهدف تعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال، ولتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة تريد الحكومات ترقيتها وتأهيلها، أولتوجيه الاستثمارات نحوالمناطق النائية، بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصاديا، وعلى العموم، فإن وضع هذه الحوافز، هوفي الأساس لخدمة التنمية، والاستفادة من المنافع المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-حوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر: الحوافز هي مجموعة من السياسات التي تمكن المشرع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح حيث منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي مجموعة من الحوافز والامتيازات ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الامتيازات المتعلقة بالنظام العام	**مرحلة الإنجاز:** -الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لجميع المشتريات العقارية -رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% تخص العقود التأسيسية والزيادة في راس المال -الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار -اعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري -نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة **مرحلة الشروع في الاستغلال:** -الاعفاء طيلة فترة ادناها سنتان واقصاها خمس سنوات من الضريبة على ارباح الشركة الدفع الجزافي والرسم غلى النشاط الصناعي والتجار -نسبة منخفضة على الارباح التي يعاد استثمارها بعد اقتضاء فترة الاعفاء المحدد -الاستفادة من نسبة اشتراكات ارباب العمل المقدرة ب 7% من رسم الاجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الاعفاء -استفادة المشتريات المحلية لدى الجمارك والخدمات المرتبطة بها من الاعفاء من الحقوق والرسوم.
الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص	**-الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:** -نفس امتيازات مرحلة الانجاز في إطار النظام العام -تكفل الدولة جزئيا اوكليا بالنفقات المترتبة عن استغلال الهياكل القاعدية بعد ان تقومها الوكالة **-مرحلة الشروع في الاستغلال:** -الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري خلال فترة ادناها 05 سنوات واقصاها 10 سنوات في النظام الفعلي -تخفيض بقدر 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها -دفع اتاوة ايجابية طوال المدة المتبقية لسريانها مرحلة انطلاق الاستغلال: -الاعفاء من 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على ارباح الشركات، الدخل الاجمالي للأرباح الموزعة، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني **الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:** -اعفاء من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي

	والشبه جبائي والجمركي باستثناء بعض الانشطة وهي: -مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي؛ -الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال المباشر؛ -يخضع العمال الاجانب لنظام ضريبة على الدخل الاجمالي بنسبة 20% من مبلغ اجورهم.[1]

المصدر: خيرة خيالي، دور الاستثمار في دعم النموالاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت اشراف الأستاذ الدكتور عزاوي جامعة ورقلة 2016 ص 90-94

حوافز الاستثمار الأجنبي في المغرب: فيما يخص المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين الاجانب في المغري فتتمثل فيما يلي:

أ-التدابير الضريبية والجمركية:

-رسم استراد يقل عن 25 %

-تعفى عقود شراء الاراضي المعدة للاستثمار الاجنبي من رسوم التسجيل؛

-تخفيض نسبة الضرائب على الشركات الى 35%؛

-الضريبة العامة على الدخل نسبتها لا تزيد عن 44%؛

-تبسيط الضرائب المحلي بما يتلاءم ومستلزمات التنمية والاستثمار.

ب-التدابير المالية العقارية والادارية:

-حرية تحويل الارباح الصافية ورؤوس الاموال بالنسب للاستثمارات الممولة بالعملة الاجنبية دون تحديد للمبلغ اوالمدة؛

-مشاركوالدولة في اقتناء الاراضي وتجهيزها لأغراض الاستثمار؛

-تخفيف الاجراءات الادارية الخاصة بالإنجاز؛

-تتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الاقاليم التي تحتاج اعانات خاصة.[2]

حوافز الاستثمار الأجنبي في تونس: بغرض تحفيز الاستثمار الاجنبي اعتمدت تونس على العديد من الحوافز حسب عدد من الاولويات نذكر منها:

أ-الحوافز الضريبية والمالية:

-اعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات

-تخفيض بنسبة 50% على ضرائب الدخل يبدا من السنة الحادية عشر

-اعفاء تام من الضرائب على الارباح المعاد استثمارها

-تمنع واردات الشركات من الاعفاء من الرسوم الجمركية

ب-الإطار المؤسسي والتشريعي:

[1] خيرة خيالي، دور **الاستثمار في دعم النموالاقتصادي في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016، ص 90-94.

2 رفيق نزاري، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنموالاقتصادي دراسة حالة الجزائر تونس المغرب**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص 85-86.

-الشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير انتاجها بالكامل يمكنها تملك 100% من اسهم المشروع

-انشاء مكان واحد تابع لوكالة الترويج الصناعي لإجراء كل الخطوات الادارية

جـ-النهوض التصدير والتنمية الفلاحية:

-اعفاء التاجر من الرسوم والضرائب المفروضة على المواد الاولية ونصف مصنعة وخدمات الانتاج

-امكانية التسويق في تونس 20% من رقم معاملات التصدير

-منح 8 % لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق الصعبة

-يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7% من تكاليف المشروع

د-مساندة التنمية:

-طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50 % تخفيض الاداء الى نسبة 10 % فيما يتعلق بالمداخيل والارباح[1]

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا (الجزائر-تونس-المغرب)

الجزائر: رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار الا انه لا يزال هناك معوقات جمة وعراقيل حالت دون تحقيق الكثير منه اوكانت محل نكد للشركاء الأجانب مما اعطي مناخ استثماري سلبي للأجانب وحسب تقرير التنافسية للمؤتمر لعام 2015-2016 فان معيقات الاستثمار في الجزائر تتمثل في:

1- صعوبة التمويل بنسبة 15.3% هذا ما يؤكد ضعف أداء النظام المالي الجزائري وذلك بسبب نقص الكفاءة المهنية لدى البنكية

2- البيروقراطية الحكومية بنسبة 14.2% ما يؤكد ضعف وتعقيد خدمات الحكومة

3- انشار ظاهرة الفساد التي تؤدي الى تشويه صورة البلد بنسبة 9.6 %

4- عدة معيقات اخرى تتمثل في تعقيد الانظمة الضريبية، ضعف البنية التحتية، ارتفاع معدلات التضخم.... الخ[2]

شكل رقم (2) يوضح معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

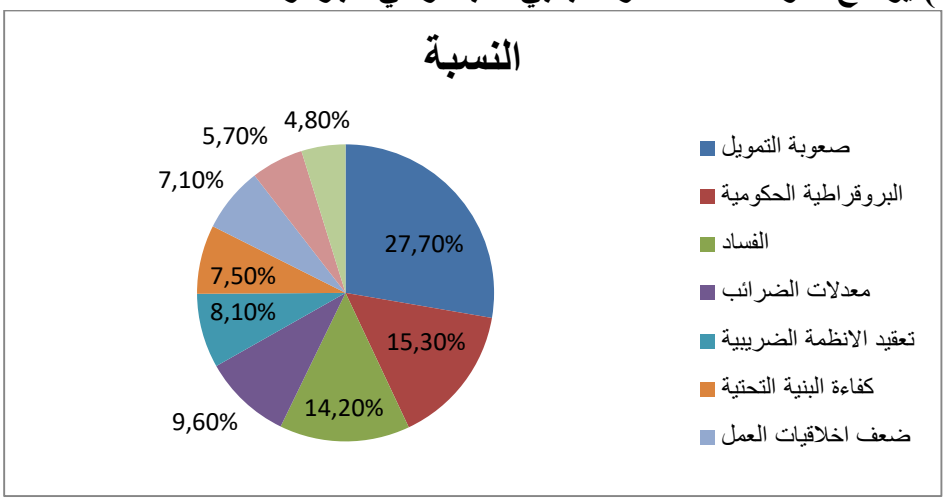

1 وهيبة داودية، **مرجع سبق ذكره**، ص 123-124.

2 نوال بن خالدي، **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي المحفزات والعوائق**، مقال في مجلة أكاديميا، المجلد 06، العدد 01، ص 180.

World Economic forum.The Global Cmpetitiveness report 2015-2016 p 94[1]

المغرب: اما بالنسبة للمغرب فيعاني مناخ الاستثمار من مجموعة من المعوقات وهي:

1-صعوبة الحصول على التمويل من اهم المعوقات التي تواجه المستثمرين بنسبة 17.9%
بسبب الحجم الكبير للضمانات والتي تمثل 230 من قيمة القرض البنكي إضافة الى صرامة الإطار التشريعي المنزم لعمليات منح القروض

2-البيروقراطية وانتشار الرشوة في قطاع العدالة المغربية بنسبة 15.6%
بالإضافة الى معيقات أخرى تتمثل في ضعف تأهيل الموارد البشرية، مشاكل العقار وملكية الأراضي كنتيجة لعمليات المضاربة والسمسرة، انتشار أنشطة السوق السوداء وبعض المعروض من البنى التحتية[1]

شكل رقم (3) يوضح معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب

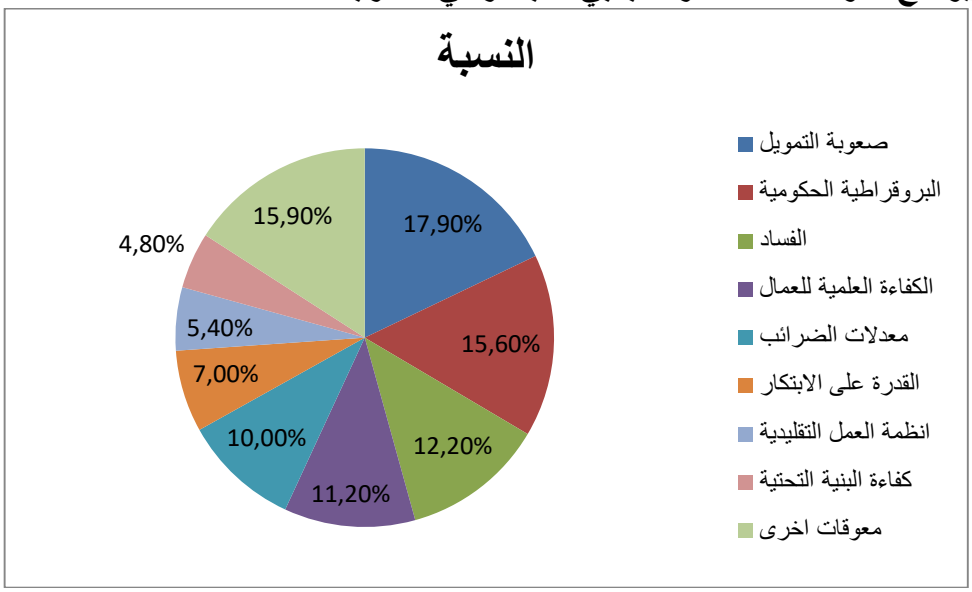

World Economic forum.The Global Cmpetitiveness report 2015-2016 p 266[1]

تونس: على الرغم من احتلال تونس مكانة متقدمة في المؤشرات الإقليمية والدولية لتقييم مناخ الاستثمار مقارنة بدول الجوار (الجزائر والمغرب) الا أن بيئة الاعمال مازالت تعاني من بعض التأخر في العديد المجالات، ويمكن تلخيص معوقات الاستثمار في تونس كما يلي:

شكل رقم (4) يوضح معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس

1 نوال بن خالدي، **نفس المرجع السابق**، ص 181.

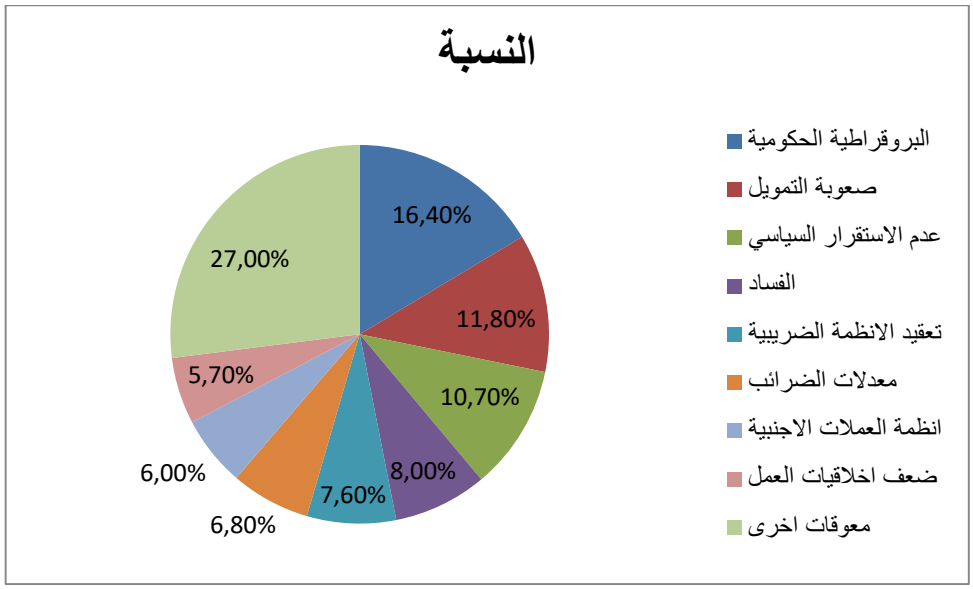

World Economic forum.The Global Cmpetitivenes

نستخلص من هذا الشكل اهم المعوقات والتي تتمثل في:

1-البيروقراطية الحكومية تعتبر اهم معيق للاستثمار في تونس بنسبة 16.4 % ما يبرز ضعف فعالية اداء الحكومة

2-صعوبة الحصول على التمويل بنسبة 11.8% الذي يعتبر من اهم العوائق التي تعاني منها الشركات

3-تعقيد الانظمة الضريبية حيث هناك ارتفاع نسبي لمعدل الضغط الجبائي في تونس يصل الى 58.5% من الارباح

الى جانب معوقات اخرى تتمثل في الفساد وعدم الاستقرار السياسي الى جانب سوء اخلاقيات العمل وعدم كفاءة البنية التحتية [1]

بالرغم من الحوافز والمزايا الممنوحة والمكانيات والفرص المتاحة لدى الدول المغاربية الا ان الاستثمارات الاجنبية الواردة اليها لازالت بنسب متدنية وغير كافية وذلك لوجود جملة من العوائق حيث صعوبة الحصول على التمويل بسبب ضعف الاداء المصرفي ووجود البيروقراطية اضافة الى الفساد كانت على قمة معوقات الاستثمار بدول المنطقة مقارنة بالدول الخليجية.

المبحث الثاني: واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا (الجزائر –تونس – المغرب)

تهدف الحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين بيئة الاستثمار عموما والى زيادة حجم التدفقات الواردة إلى دول المغرب العربي بوجه خاص والقطاعات الاقتصادية التي تركزت عليها هذه التدفقات مع الدول الأكثر استثمارا في منطقة المغرب العربي (الجزائر – تونس-المغرب).

المطلب الأول: تطور تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا(الجزائر–تونس-المغرب)

[1] نوال بن خالدي، **نفس المرجع السابق**، ص 182.

ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في أي بلد هوصورة لبيئة الاستثمار فيه من المنطق ملاحظة زيادة حجم الاستثمارات في المواقع المهيأة بيئتها الاستثمارية، وانخفاض حجمه في المواقع الاقل تهيئة، ودول المغرب العربي هي احدى المناطق التي تبدوبيئة الاستثمار فيها رغم التحسن والتدابير المتخذة، ليست مهيأة بنفس ما هوعليه حال بيئة الاستثمار في الدول النامية الأخرى لذلك كان نصيب هذه الدول من الاستثمارات

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ابتداء اً من الألفية الثالثة بانتعاش ملحوظ مقارنة بتسعينات القرن الماضي نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في الجزائر، واعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار .وشهدت هذه التدفقات منحنى تصاعديا ابتداءا من سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(2000-2019)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	280.1	1113.1	1065	638	882	1145	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8	2301.2	2580.6	1499.4	1696.9	1506.7	587.3-	1636.3	1232.3	14661.1	1381.9

المصدر :الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2019.

يتضح من خلال قراءة الجدول (2) أ ن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر شهد تزايد اً ملحوظاً، حيث ارتفع من280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 113.1 1مليون دولار عام 2001 وهوما يعني ارتفاع قدره اربع مرات ا ساهمت فيه بيع رخصة الهندية ESPAT[1] . الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات كما ارتفعت تلك التدفقات لتصل إلى 1888.2 مليون دولار عام2006 ، وهذا يعود إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون م، بالإضافة إلى الإجراءات التسهيلية بموجب الامر الصادر سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات [2] وعرفت سنة 2009 تزيدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كانت التدفقات في حدود 2753.8مليون دولار .كما سجلت قفزة نوعية عام 2012 لتصل 1499.4 مليون دولار، وكان ذلك لدخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية في العديد من القطاعات الاقتصادية.[3]

1 جمال بلخياط، **جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النموالاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2015، ص 152.

2 محمد داودي، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**، المؤتمر الدولي العاشر حول: التوجهات الحديثة للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت 13/11/ افريل 2001، ص 80.

3 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2012، ص 94.

كما لاحظنا تراجع رهيب الى قيمة سالبة بمقدار 587.3 مليون دولار سنة 2015 جراء عملية تصفية الاستثمار الاجنبي المباشر بينما ازدادت تدفقات الاستثمار في السنوات الاخيرة 2018 بمقدار 22% اي بمجموع 1.5 مليار دولار وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات حسب تقرير ندوة الامم المتحدة للتجارة والتنمية كنوسيد حيث صنفت الجزائر في المرتب الثالثة على الصعيد الافريقي من حيث الاستثمارات.[1]

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس.

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس انتعاشا ملحوظاً في بداية الألفية الثالثة، ويعود ذلك إلى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار، حيث قامت بخفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تطبيق برامج الخوصصة[2] .والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس

جدول رقم: (6) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	779.2	486.5	820.8	583.6	639.1	783.1	3308	1616.3	2758.6	1687.8	1512.5	1147.8	1603.2	1117.2	10603	1002	885	880.8	1035.9	844.8

المصدر :الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2019

يظهر الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس ارتفع من 583.6 مليون دولار عام 2003 ليصل إلى 3308مليون دولار عام 2006، وذلك بسبب عمليات الخوصصة التي مست العديد من القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع الاتصالات، غير أنه سجل سقوطاً حر اً عام2009 ، حيث بلغ 1687.8 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تبعات الأزمة المالية العالمية، وكذلك ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية للسلع والخدمات . كما شهدت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تونس انخفاضا آخر عام 2013 حيث بلغت 1177.2مليون دولار، لتستمر في الانخفاض عام 2014 و2015 اذ سجلت رقما قدره 1060.3مليون دولار-1002 مليون دولار، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأوضاع السياسية والأمنية المتردية في تونس كما تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي في سنة 2019 بنسبة 18.5 % لتبلغ 845 مليون دولار وذلك نتيجة التباطؤ الاقتصادي .[3]

3- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

لقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي في بداية الألفية الثالثة في المغرب بالتذبذب لاسيما خلال الفترة 2000-2005 مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة :مليون دولار

1 (https://www.radioalalgerie.dz), article -

2 عبود زرقين، نورة بيري، **محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة فترة 1996-2012**، مجلة رؤيا اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 15.

3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020، ص 28.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	422	2807.1	480.7	2314.5	894.6	1654	2449.4	2804.5	2487.1	1951.7	1573.9	2568.4	2728.4	3298.1	3561.2	3254.8	2157.1	2686	3558.9	1599.1

المصدر :الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019.

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى مستويات عالية عامي2001 و2003، نتيجة لتنامي عمليات الخوصصة في المغرب، إذ تم خوصصة % 35 شركة المغرب للاتصالاتVirendiUniversal بقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001 وفي سنة 2003 تم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكو–اسبانية (ASTADIS) [1]

ولقد سجلت التدفقات الاستثمارية في المغرب انخفاضا ملحوظا في الفترة (2007-2010) حيث انخفضت من 2804.5 -مليون دولار عام 2007 إلى 1573.9 عام 2010 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وأزمة الديون السياسية الأوروبية.

ولقد سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب رقم اً قياسي اً عام2014 ، أين وصلت إلى 3582.3 مليون دولار، وهذا نتيجة للعديد من الاستثمارات التي قامت بها الشركة السعودية ACWA والشركتين الاسبانيتين ISO وARIES في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر ب 618.5 مليون أوروشركة دانون الفرنسية ب 550 مليون أورو[2]. ولقد انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة بنسبة 55% لتصل الى 1.6 مليار دولار في سنة 2019.[3]

تشير جميع البيانات الى فشل دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تميزت تدفقاته بالتذبذب كما كانت هذه التدفقات ضئيلة جدا خاصة في الجزائر مقارنة بإمكانيات هذه الدولة

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا(الجزائر-تونس-المغرب)

1- **التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر:** سجلت الجزائر خلال الفترة (2002-2014) 564 مشروع استثمار أجنبي بقيمة 2354099 مليون دينار جزائري ومن المتوقع ان توفر 113879 منصب شغل، حيث تم تسجيل 76 مشروع استثماري في سنة 2012 فقط والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (8): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

1 -جمال بلخباط، **مرجع سابق**، ص191.
2 جمال بلخباط، **مرجع سابق**، ص192.
3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020، ص 28.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دينار جزائري)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الفلاحة	9	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014)

من خلال الجدول، نلاحظ ان معظم المشاريع الاستثمارية تركزت في قطاع الصناعة الدي اخذ ما يقارب 58% من عدد المشاريع، وأيضا 68.55% من قيمتها المالية، ومن المنتظر ان يوفر نسبة 56.14% منصب شغل من اجمالي مناصب الشغل التي ستوفرها مجمل هذه المشاريع، وتركزت معظم هده المشاريع الصناعية في قطاع المحروقات لما يتميز به هدا القطاع من درجة مخاطرة قليلة ومردودية مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات. ما يمكن ملاحظته أيضا ان الجزائر الى الان غير قادرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية القطاعات المهمة والحساسة مثل قطاع الفلاحة والصحة وبدرجة اقل السياحة، وهذا دليل على ان عملية الترويج لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الان غير فعالة في هدا المجال[1].

2- **التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى تونس:** من الملاحظ ان عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في تونس قد قل بعد سنة 2011 فد سجلنا 31 مشروع سنة 2012 و18 مشروع فقط سنة 2013 بعدما كان 2011 40 مشروع استثماري اجنبي،6 اما التوزيع القطاعي لهده المشاريع فقد تركز معظمها في قطاع الطاقة خلال الفترة (2008-2013) بنسبة 54.52% وهذا يعكس التحفيزات الضريبية التي اقرتها الحكومة في هدا القطاع، اما قطاع الصناعة المعملية فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة 24.36% والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (2008-2013):

الجدول (9): التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس خلال الفترة(2008-2013)

(الوحدة: مليون دينار تونسي)

القطاع	الطاقة	السياحة والعقارات	الصناعة المعملية	قطاعات اخرى
2008	1933.9	198.6	641.6	624.6
2009	1234	85	771.6	188.1
2010	1317.1	95	573.6	179.3

1 محمد امين بن لكحل، **جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، جانفي 2017، ص 133.

2011	1063.4	22.9	330.6	199
2012	886	77	531.6	1009.4
2013	1077	19	508	211
المجموع	7511.4	497.5	33.57	2411.4
النسبة%	54.52011642	3.611012317	24.36616754	17.50270372

المصدر: البنك المركزي التونسي، تطور الاستثمار الأجنبي في تونس حسب قطاعات النشاط

3-التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب: يعتبر قطاعي الصناعة والعقارات اهم القطاعات الجادبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، حيث احتل طاع الصناعة المرتبة الأولى سنة 2013 بنسبة 38.67% تلاه قطاع العقارات بنسبة 19% ثم السياحة بنسبة 8.41%[1]، والجدول رقم (08) يوضح لنا اهم القطاعات الجادبة للاستثمار الأجنبي المباشر افي المغرب لسنتي 2012 و2013:

الجدول رقم (10): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب لسنتي 2012 و2013

القطاع	2012		2013	
	القيمة (مليون درهم مغربي)	النسبة %	القيمة (مليون درهم مغربي)	النسبة %
الصناعة	8169	25.52	15310.5	38.67
العقارات	7331.5	22.90	7517.5	18.99
السياحة	1680	5.25	3330.1	8.41
الطاقة والمناجم	5591.8	17.47	2749.4	6.94
التجارة	1479.7	4.62	1990.6	5.03
الاشغال الكبرى	903	2.82	1862.4	4.70
الشريكات القابضة	845.8	2.64	1774.9	4.48
البنوك	1764.6	5.51	1485.4	3.75
النقل	294.5	0.92	892.9	2.26
الفلاحة	8.7	0.03	300.3	0.76
الاتصالات	54.4	0.17	230.9	0.58
التامين	2094.8	6.54	118.3	0.30
الدراسات	221.4	0.69	106.6	0.27
الصيد	2.70	0.01	59.7	0.15
خدمات اخرى	1507.8	4.71	1769.1	4.47
مختلف	65	0.20	91.8	0.23
المجموع	32014.7	100	39590.40	100

Source: office des changer, balance des paiements 2013, p61

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا(الجزائر-تونس-المغرب)

سوف نستعرض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي في كل دولة فيما يلي:

1 محمد امين بن لكحل، نفس المرجع السابق، ص134.

1-التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر:

جدول رقم (11): يوضح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003-ماي 2015)

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
الدول العربية	68	82	28738	24123
اوروبا	137	180	40268	29186
امريكا	41	44	4449	5277
اسيا	27	30	16251	8415
استراليا	1	1	1012	270
افريقيا	1	1	638	350
اخرى	28	37	1797	422
المجموع	306	375	93153	68040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 العدد ثلاثون الكويت 2015 ص 119.

فالملاحظ ان الجزائر نجحت في استقطاب نحو375 مشروع يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية واجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 68 مليار، كما من المتوقع أن توظف حوالي 93 ألف عامل. وجاء توريع هذه المشاريع جغرافيا من كل مختلف دول العالم، حيث كانت الامارات العربية ومصر أهم الدول العربية، وفرنسا واسبانيا وسويسرا أهم الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية والصين وفتنام في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر. والشكل التالي يوضح مقدار مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في الجزائر:

الشكل رقم (5) التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

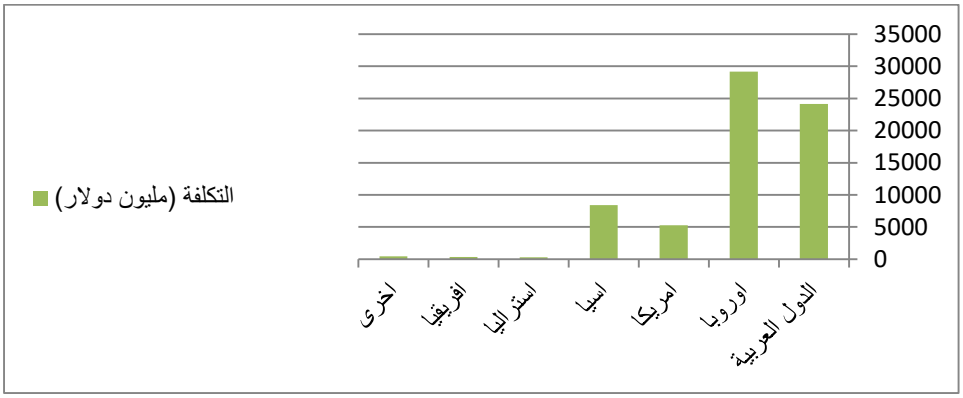

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (8)

والملاحظ أن الدول الاوروبية هي أكبر مستثمر في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) بقيمة: 29186 مليون دولار اي بنسبة 42.89 %، ثم المنطقة العربية ثانيا بقيمة :2423 مليون دولار أي بنسبة 35.45 % خلال نفس الفترة[1].

2-التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى تونس: ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في تونس خلال الفترة (2003-2015)

جدول رقم (12): يوضح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى تونس خلال الفترة (جانفي 2003-ماي 2015)

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
الدول العربية	25	31	12418	21558
اوروبا	229	278	59503	15254
امريكا	32	38	6087	2333
اسيا	13	19	14369	1388
استراليا	2	2	1066	292
افريقيا	0	0	0	0
اخرى	11	11	1235	86
المجموع	312	379	94678	40911

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 العدد ثلاثون الكويت 2015 ص 115.

نجحت تونس في استقطاب نحو379 مشروع يتم تنفيذها من قبل 312 شركة عربية واجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 41 مليار دولار ورقم اق من رقم الجزائر، لكن من المتوقع أن توظف حوالي 95 ألف عامل أي أكثر مما يتوقع تشغيله في الجزائر خلال نفس الفترة.كانت الامارات العربية والبحرين أهم الدول العربية وفرنسا وبريطانيا وايطاليا أهم الدول الاوربية، والولايات المتحدة الامريكية واليابان في قائمة أهم الدول المستثمرة في تونس. والشكل التالي يوضح مقدار مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في تونس:

الشكل رقم (6) التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى تونس خلال الفترة (2003-2015)

1 محمد امين بن لكحل، **نفس المرجع السابق**، ص 130.

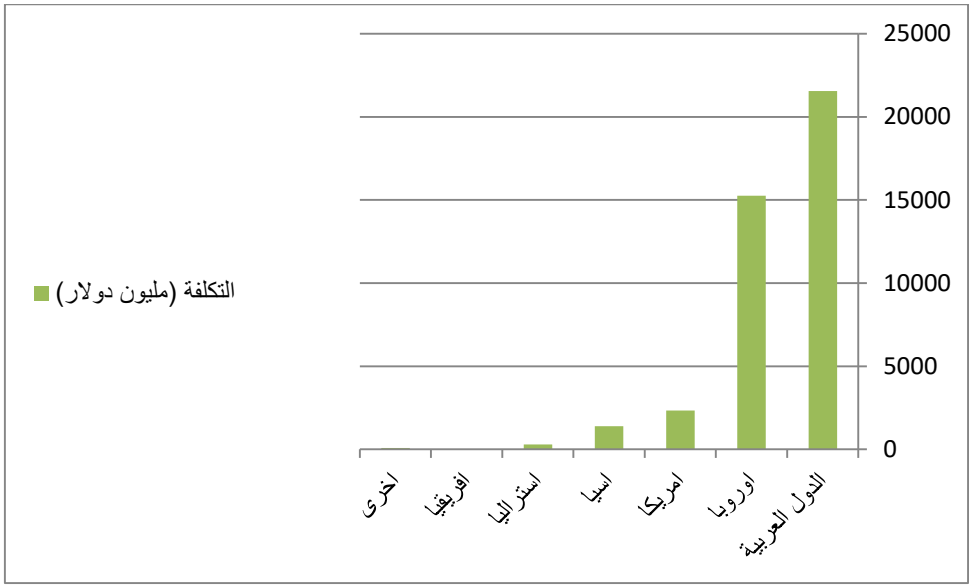

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (9)

جاءت الدول العربية كأكبر مستثمر في تونس خلال الفترة (2003-2015) بقيمة 21558 مليون دولار أي بنسبة 53.7 % وحلت الدول الاوربية ثانيا بقيمة 15254 مليون دولار أي بنسبة 37.29%.[1]

3-التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى المغرب: ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة (2003-2015)

جدول رقم (13): يوضح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى المغرب خلال الفترة (جانفي 2003-ماي 2015)

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
الدول العربية	39	62	25653	13356
اوروبا	401	499	114192	31633
امريكا	77	96	18931	3933
اسيا	39	44	25058	5224
استراليا	2	2	433	668
افريقيا	0	0	0	0
اخرى	24	25	3955	388
المجموع	582	728	188222	55798

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 العدد ثلاثون الكويت 2015 ص 175.

بلغت عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب نحو728 مشروع يتم تنفيذها من قبل 582 شركة عربية واجنبية وهورقم مضاعف مقارنة بالجزائر وتونس. كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 56 مليار دولار ورقم أكبر من رقم الجزائر، ومن المتوقع أن توظف حوالي 188 ألف عامل أي ضعف ما يتوقع تشغيله في كل من الجزائر وتونس خلال نفس

[1] محمد امين بن لكحل، **نفس المرجع السابق**، ص 131.

الفترة، والشكل التالي يوضح مقدار مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في المغرب:

الشكل رقم (7): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى المغرب خلال الفترة (2003-2015)

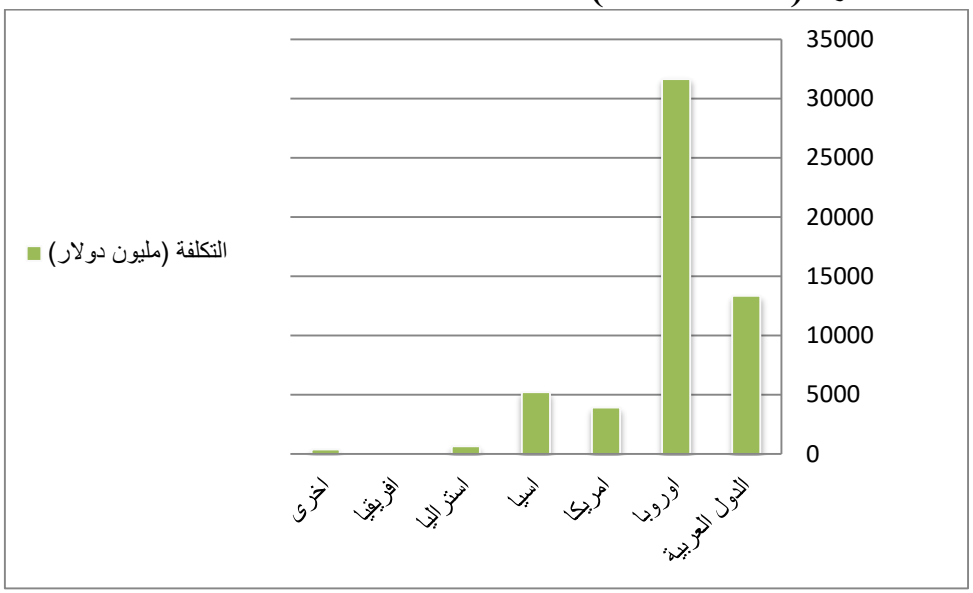

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (....)

جاءت الدول الاوروبية كأكبر مستثمر في المغرب خلال الفترة (2003-2015) بمقدار 31633 مليون دولار اي بنسبة 56.69 % فيما جاءت الدول العربية ثانيا بمقدار 13356 مليون دولار أي بنسبة 23.9%.[1]

وعلى العموم فقد تميزت التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر لدول المغرب (الجزائر –تونس-المغرب) بعدم الاستقرار والتباين حيث تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع من سنة لأخرى، وقد اعتبرت هذه التدفقات ضئيلة مقارنة بإمكانياتها ولاسيما بالنسبة للجزائر حيث استقطبت القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نسب متواضعة جدا.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في دول شمال افريقيا (الجزائر –تونس –المغرب) من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية:

المطلب الاول: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

لقياس مناخ الاستثمار هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بذلك ومن بين هذه المؤشرات:

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد" هيرتاج "وصحيفة" وال ستريت جورنال "منذ عام 1995 وهوأداة مهمة لصانعي السياسة والاقتصادية والمستثمرين ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع،

[1]- محمد امين بن لكحل، **نفس المرجع السابق**، ص 133.

يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الاجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الاجور والاسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والاجراءات .تمنح العوامل التي يقيسها المؤشر أوزانا متساوية ويحسب المؤشر بالأخذ بالمتوسط ويمكن تقييم هذا المؤشر بما يلي:[1]

(80-100)- يدل على حرية اقتصادية كاملة

(70-79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة

(60-69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة

(50-59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة

(0-49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة

2- مؤشرات التنافسية العالمية:

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النموالمنافسة، ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979، ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما :[2]

-مؤشر التنمية للتنافسية :ويعكس قدرة الدولة على النموالاقتصادي لفترة تتراوح بين5-8 سنوات وينقسم بدوره الى ثلاثة مقاييس، حيث المقياس الأول يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الانترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل الف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات، أما المقياس الثاني فهويقيس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25 % من المؤشرات، في حين يقيس المقياس الثالث أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النموالحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي، استقرار اسعار الصرف، نسبة الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي، ويمنح وزن 25 % من المؤشرات.

-مؤشر الأعمال التنافسية :يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النموالاقتصادي من خلال درجة تطور قطاع الاعمال" المناخ الاستثماري :"ويستند هذا المؤشر على 8 عوامل يمنح

1غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 107.

2 -صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، **فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الاوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17،2017، ص 365.

لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج احصائي يتم تطويره وتتكون عوامل الثمانية على النحوالتالي: درجة الانفتاح الاقتصادي، اداء القطاع المالي، البنية الاساسية، الإطار المؤسسي، البيئة المعلوماتية، مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، مؤشرات الموارد البشرية (العمال)، تطور نظم الادارة.

3-مؤشر الشفافية (مدركات الفساد)

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة الشفافية الدولية، منذ عام1995 ، والتي تعرف الفساد على أنه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويرصد هذا المؤشر مدى التحسن في الممارسات الادارية الحكومية والشركات العالمية، ويهتم بتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وأثر ذلك على المناخ الاستثماري، كما يهتم أيضا بنظرة الشركات العالمية الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة ومدى توفر التشريعات القانونية والاجرائية للحد من الفساد داخل تلك الدول، إضافة الى مدى اقرار مبدأ المحاسبة والمساءلة لضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي[1].

4- مؤشر سهولة اداء الاعمال

استحدث مؤشر سهولة اداء الاعمال في قاعدة بيانات بيئة الاعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهويتكون من المؤشرات العشرة التي تتكون منها قاعدة بيانات الاعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية للدول، الى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتر كيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف وضع اسس للتقييم والمقارنة بين اوضاع بيئة الاعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.[2]

5-مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE)

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الاجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثير الالتزامات للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة اداء الاعمال [3].

المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال افريقيا(الجزائر–تونس-المغرب).

للتعرف على واقع مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب سيتم التطرق لخمسة مؤشرات دولية تسمح كل منها بقياس مدخل من مداخل المناخ الاستثماري.

1-مؤشر الحرية الاقتصادية

-حيث يوضح الجدول التالي درجة وترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2012-2018

1 بن مسعود محمد، **مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية**، مجلة الحقيقة، العدد 22، سبتمبر 2012، ص 264.

2 حسنة قاسم، **قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع الاشارة الى بعض الدول**، مجلة الحقيقة، العدد 19، ديسمبر2011 ، ص 120.

3 - محمد امين بن لكحل، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

-الجدول رقم(14): مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤشر هيريتاج) في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2012-2018

السنة		الجزائر	تونس	المغرب
2012	الدرجة	51	58.6	60.2
	الترتيب دوليا/179	140	95	87
	الترتيب اقليميا*/17	15	11	9
2013	الدرجة	49.6	57	59.6
	الترتيب دوليا/185	145	107	90
	الترتيب اقليميا*/18	14	11	9
2014	الدرجة	50.8	57.3	58.3
	الترتيب دوليا/186	146	109	103
	الترتيب اقليميا*/18	14	11	10
2015	الدرجة	48.9	57.7	60.1
	الترتيب دوليا/186	157	107	89
	الترتيب اقليميا*/18	14	11	9
2016	الدرجة	50.1	57.6	61.3
	الترتيب دوليا/186	154	114	85
	الترتيب اقليميا*/18	13	11	9
2017	الدرجة	46.5	55.7	61.5
	الترتيب دوليا/186	172	123	86
	الترتيب اقليميا*/18	14	10	9
2018	الدرجة	44.7	58.9	61.9
	الترتيب دوليا/186	172	99	86
	الترتيب اقليميا*/18	14	10	7

المصدر: من اعداد الاستاذ الدكتور محمد زعيش بالاعتماد على الموقع الالكتروني https://www.heritage.org/index/download

***منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا**

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

-بالنسبة للجزائر هناك تدهور ملحوظ في ترتيبها خاصة على الصعيد الدولي حيث سنة بعد اخرى تتجه نحوتذيل الترتيب حيث سنة 2018 بينها وبين المرتبة الأخيرة 12 دولة فقط، وهذا مؤسف جدا، ويرجع السبب في هذا إلى عدم استقرار وتباين العوامل المعتمد عليها لقياس الحرية الاقتصادية مثل العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، حرية الاستثمار...الخ.
-بالنسبة لتونس عرفت تراجع في ترتيبها خلال سنتي 2013 و2014، لتعود سنة 2015 وتتدارك الترتيب مع انه تدارك متحفظ بمرتبتين فقط، لتواصل انخفاض ترتيبها حتى سنة 2017، لتعود وتصعد في الترتيب بمقدار 24 مرتبة، وهذا دليل على ارتفاع الحرية الاقتصادية في تونس.
-بالنسبة للمغرب هي الأخرى عرفت تراجع في ترتيبها خلال سنتي 2013 و2014، لتعود سنة 2015 وتتدارك الترتيب، لتصعد ب 14 مرتبة، لتواصل الصعود سنة 2016 بأربعة

مراتب، تلاه انخفاض بمرتبة واحدة خلال سنتي 2017 و2018، إلا ا نها مصنفة أفضل من تونس والجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.

اما على المستوى الاقليمي أي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبالاعتماد على التصنيف المعتمد الذي صنف الدول ضمن ستة درجات للحرية الاقتصادية كالتالي :حر، معظمها حر، معتدل الحرية، في الغالب غير حر، مكبوت، لم يتم تصنيفها.حيث أن تصنيف الجزائر كان سنة 2012 ضمن في الغالب حر، ثم تراجع التصنيف سنة 2013 ليندرج ضمن مكبوت، ليعود في سنة 2014 الي في الغالب حر، تلاه سنة 2015 الانخفاض الى تصنيف مكبوت وهكذا ظل التصنيف يتأرجح بين هذين التصنيفين بالتناوب سنة بسنة.

اما تونس فقد عرفت استقرار في التصنيف حيث خلال سنوات الدراسة كانت ضمن في الغالب ليس حر.

بالنسبة للمغرب خلال سنة 2012 كانت قد صنفت ضمن معتدل الحرية، لتنخفض بعدها خلال سنتي 2013-2014 إلى تصنيف في الغالب ليس حر لتعاود بعدها الارتفاع خلال السنوات 2015-2016-2017، 2016-2017-2018-الى تصنيف معتدل الحرية وهوتصنيف مقبول إذا ما قورن بتونس والجزائر.[1]

2 -مؤشر التنافسية العالمية

يوضح الجدول التالي درجة وترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2012-2017، حيث درجات المؤشر من 1 الى7 ، فكلما اقترب المؤشر من 1 دل على الوضع السيء للدولة من حيث التنافسية العالمية، في حين كلما اقترب من 7 فهذا يعني وضع جيد.

يتكون مؤشر التنافسية العالمية من ثلاث مؤشرات فرعية هي المتطلبات الاساسية، معززات الكفاءة وعوامل الابتكار والرقي، حيث كل مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية يتكون بدوره من مجموعة من المؤشرات.

الجدول رقم (15): مؤشر التنافسية العالمية في الجزائر، تونس والمغرب للفترة__2012 -2017

السنوات	البلد	التنافسية مؤشر العالمية		المتطلبات الاساسية		معززات الكفاءة		الابتكار عوامل والرقي	
		الدرجة	ترتيب	الدرجة	ترتيب	الدرجة	ترتيب	الدرجة	ترتيب
2012 144 دولة	الجزائر	3.7	110	4.2	89	3.1	136	2.3	144
	تونس	غير متوفرة							
	المغرب	4.1	70	4.6	68	3.9	79	3.4	84
2013 148 دولة	الجزائر	3.8	100	4.3	92	3.2	133	2.6	143
	تونس	4.1	83	4.5	74	3.8	88	3.5	79
	المغرب	4.1	77	4.6	69	3.9	84	3.3	100
2014 144 دولة	الجزائر	4.1	79	4.6	65	3.3	125	2.9	133
	تونس	4.0	87	4.4	85	3.7	94	3.4	93
	المغرب	4.2	72	4.7	57	3.9	78	3.5	82

[1] محمد زعيش، **نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص 78.

2015	الجزائر	4.0	87	4.4	82	3.4	117	3.0	124
140	تونس	3.9	92	4.4	78	3.7	98	3.3	110
دولة	المغرب	4.2	72	4.7	55	3.9	82	3.4	92
2016	الجزائر	4.0	87	4.3	88	3.6	110	3.1	119
138	تونس	3.9	95	4.4	79	3.7	103	3.3	104
دولة	المغرب	4.2	70	4.8	51	3.9	88	3.5	86
2017	الجزائر	4.1	86	4.4	82	3.7	102	3.1	118
137	تونس	3.9	95	4.4	84	3.7	99	3.4	97
دولة	المغرب	4.2	71	4.8	57	3.9	85	3.6	74

المصدر :من اعداد الدكتور محمد زعيش بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2012/2013.2013/2014.2014/2015. 2015/2016. 2016/2017. 2017/2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للجزائر من سنة 2012 الي غاية سنة 2014 هناك ارتفاع في درجة مؤشر التنافسية العالمية، رافقه تحسن في ترتيب الجزائر على الصعيد الدولي، لتسجل سنة 2015 انخفاض طفيف في قيمة المؤشر الذي استقر سنة 2016 عند نفس القيمة، ليعود سنة 2017 ويرتفع، قابل هذا تراجع في ترتيب الجزائر، ويعود هذا لتباين قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية، حيث بالنسبة للمتطلبات الاساسية عرف تزايد في قيمته الى غاية سنة 2014، لينخفض بعدها على مدار سنتي2015 و2016، ليعود سنة 2017 ويسجل ارتفاع طفيف، ليعرف ترتيبها الدولي تذبذب حيث سجلت أفضل ترتيب لها خلال سنتي 2014 و2017، حيث يتكون هذا المؤشر بدوره من أربعة مؤشرات فرعية، كانت أعلى درجة مسجلة على مدار سنوات الدراسة في الصحة والتعليم الابتدائي، تليها بنية الاقتصاد الكلي، لتكون اقل الدرجات مسجلة في البنية التحتية والاطار المؤسساتي في الجزائر.

أما بخصوص معززات الكفاءة فلقد عرفت قيمته زيادة سنة بعد أخرى، قابله تحسن ترتيب الجزائر دوليا من سنة لأخرى، غير انا ظلت تحتل المرتبة البعد المئة، وعند الغوص في مكونات هذا المؤشر نجد أنه طيلة سنوات الدراسة هذا الترتيب يبقى متأخر لأكانت أكبر درجة مسجلة في حجم السوق، في حين كان مؤشر الاستعداد التكنولوجي وتطور سوق المالي يحظون بأقل الدرجات، أي أنه مزال هناك الكثير أمام الجزائر على الصعيد التكنولوجي وتطوير سوقها المالي.أما بخصوص عوامل الابتكار والرقي هي الأخرى عرفت تحسن في الدرجة والترتيب خلال سنوات الدراسة، حيث كانت دائما الدرجة الأعلى لتطور الأعمال والدرجة الاقل للابتكار وبالرغم من التحسن المسجل الا انها مازالت تتذيل الترتيب على الصعيد الدولي

- بالنسبة لتونس مؤشر التنافسية العالمية سجل تراجع في قيمته على مدار سنتي 2014 و 2015ليستقر بعدها على باقي سنوات الدراسة، بالمقابل سجلت تراجع في الترتيب الدولي من سنة لأخرى لتستقر سنة 2017 عند نفس الرتبة، حيث عرفت المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية تباين فقيمة مؤشر المتطلبات الاساسية عرفت انخفاض سنة 2014 لتستقر بعدها على مدار السنوات الباقية، في حين الترتيب الدولي عرف تذبذب من سنة لأخرى بين ارتفاع وانخفاض، وبالنظر للمؤشرات المكونة لمؤشر المتطلبات الاساسية نجد أن اعلى

درجة كانت مسجلة طيلة سنوات الدراسة في الصحة والتعليم الابتدائي، في حين أقل درجة سجلت في البنية التحتية والاطار المؤسساتي.[1]

فيما يخص قيمة مؤشر معززات الكفاءة هي الأخرى عرفت انخفاض سنة 2014 لتستقر بعدها على مدار السنوات الباقية، في حين الترتيب الدولي عرف عدم استقرار من سنة لأخرى بين ارتفاع وانخفاض، حيث كانت أكبر درجة في مكونات هذا المؤشر مسجلة في التعليم العالي والتكوين، وأقل درجات سجلت في تطور السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي وكفاءة سوق العمل.أما مؤشر عوامل الابتكار والرقي عرف انخفاض في القيمة على مدار سنوات الدراسة ليسجل سنة 2017 استقرار في القيمة، في حين كان الترتيب الدولي في تراجع الى غاية سنة 2016 اين سجل تحسن في الترتيب استمر الى غاية سنة 2017، حيث اعلى درجة سجلت في تطور الاعمال والدرجة الاقل كانت للابتكار.

-بالنسبة للمغرب عرف مؤشر التنافسية العالمية من حيث القيمة استقرار خلال سنتي 2012 و2013، ليسجل بعدها ارتفاع طفيف ثم ليبقى مستقر على باقي سنوات الدراسة، في حين الترتيب الدولي عرف تذبذب خلا سنوات الدراسة بين تراجع وتقدم، حيث سجل افل ترتيبه له خلال سنة2016 .حيث سجلت مكوناته الفرعية تباين فقيمة مؤشر المتطلبات الاساسية عرفت استقرار خلال السنتين 2012 و2013، لتعرف بعدها ارتفاع طفيف استقر الي غاية سنة 2015، ثم ترتفع مرة أخرى وتستقر الى غاية سنة2017 ، الترتيب الدوي عرف تذبذب، حيث سجل أحسن مرتبة في سنة2016 ، حيث بالنظر لمكونات هذا المؤشر الفرعي نجد أنه طيلة سنوات الدراسة كانت أعلى درجة مسجلة في الصحة والتعليم الابتداعي على غرار تونس والمغرب، وأقل درجة سجلت في الاطار المؤسساتي.أما قيمة مؤشر معززات الكفاءة عرفت استقرار في قيمتها طيلة سنوات الدراسة، لكنب المقابل شهد الترتيب الدولي تذبذب ليسجل أحسن مرتبة سنة 2014، حيث سجلت أعلى درجة في كفاءة سوق السلع، بينما أقل درجة كانت في التعليم العالي والتكوين، كفاءة سوق العمل .أما فيما يخص مؤشر عوامل الابتكار والرقي عرف تذبذب على مدار سنوات الدراسة سواء في القيمة اوالترتيب، حيث سجل أفضل ترتيب له في سنة 2017، وعلى غرار الجزائر وتونس اعلى درجة سجلت في مكونات مؤشر عوامل الابتكار والرقي كانت في تطور الاعمال والدرجة الاقل كانت للابتكار.[2]

3-مؤشر مدركات الفساد:

يوضح الجدول التالي درجات مؤشر مدركات الفساد الذي سجلت في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2012 -2017

الجدول رقم (16): درجة مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2012-2017

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	34	36	36	36	34	33
تونس	41	41	40	38	41	42

1 محمد زعيش، **نفس المرجع السابق**، ص 80.
2 محمد زعيش، **نفس المرجع**، ص 81.

المغرب	37	37	39	36	37	40

المصدر: اعداد الدكتور محمد زعيش بالاعتماد على الموقع الالكتروني
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

هناك تذبذب طفيف في توزيع درجات المؤشر خلال سنوات الدراسة وهذا بالنسبة لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

بالنسبة للجزائر هناك ارتفاع في درجة المؤشر في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وهذا يدل على تحسن في مؤشر مدركات الفساد، وبقت مستقرة على مدار سنتي 2014 و2015، لتعرف بعدها انخفاض بدرجتين سنة 2016 لتنخفض بدرجة أخرى سنة 2017 وهذا بسبب تزايد مظاهر الفساد الذي يقيسها هذا المؤشر من الرشوة، اختلاس المال العام، المحسوبية...الخ، وكذلك انخفاض آليات مكافحة الفساد من محاسبة المسؤولين الفاسدين، وجود قوانين صارمة ..الخ.

-بالنسبة لتونس عر فت استقرار في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنتي 2012، 2013 لينخفض بدرجة سنة 2014 ثم يواصل الانخفاض بدرجتين في سنة 2015 وهومؤشر على زيادة مظاهر الفساد في تونس خلال سنة2015 ، لتستدرك بعدها هذا الانخفاض حيث عرفت سنة 2016 زيادة بثلاث درجات في مؤشر مدركات الفساد، لتوصل في الزيادة بدرجة خلال سنة 2017، مما يدل على زيادة الجهود المبذولة من قبل السلطات التونسية لمحاربة مظاهر الفساد.

-أما المغرب فهي الأخرى عرفت استقرار في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنتي 2012 و2013، ليرتفع المؤشر بدرجتين خلال سنة 2014 مما يدل على انخفاض مظاهر الفساد في المغرب سنة 2014، لتعرف انخفاض سنة 2015 على غرار الجزائر وتونس، وهوما يدل على زيادة مظاهر الفساد خلال هذه السنة بالنسبة للبلدان الثلاثة، لتعود وتعرف زيادة خلال سنة 2016 استمرت إلى سنة 2017 بزيادة قدرت بثلاث درجات مقارنة بسنة 2016، مما يدل على انخفاض مظاهر الفساد في المغرب.بالرغم من الزيادة في درجات مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر، تونس والمغرب، الا أن هذه الزيادة لم تبلغ المستوى المطلوب، حيث مازالت الدول الثلاثة ضمن الجزء الثاني من الترتيب حيث صنفوا ضمن % 50 من الدول التي تقل فيها درجات مؤشر مدركات الفساد،الا ان تونس دائما في الصدارة مقارنة بالجزائر والمغرب حيث خلال سنة 2017 كان ترتيبهم دوليا كالتالي :تونس في المرتبة 74 ، ثم المغرب في المرتبة81 ،اما الجزائر فقد احتلت المرتبة 112 من بين 180دولة.[1]

4- مؤشر سهولة اداء الاعمال

يبين الجدول الموالي درجات مؤشر سهولة الاعمال ومكوناته الفرعية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2017 و2018.

[1] محمد زعيش، **نفس المرجع السابق**، ص 82.

الجدول رقم (17): مؤشر سهولة اداء الاعمال في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2017 و2018

	2017			2018		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
المؤشر العام	46.72	63.78	67.94	46.71	63.58	67.91
بدء النشاط التجاري	77.54	85.01	90.75	77.54	85.02	92.46
استخراج تراخيص البناء	58.93	67.27	79.77	58.89	67.49	97.73
الحصول على الكهرباء	60.58	82.32	79.71	60.56	82.28	76.52
تسجيل الملكية	43.83	63.22	65.19	43.83	63.21	64.35
الحصول على الائتمان	10.0	45.0	45.0	10.0	45.0	45.0
حماية الاقلية المستثمرين	33.33	48.33	58.33	33.33	48.33	58.33
دفع الضرائب	54.11	62.25	83.74	54.11	60.14	85.72
التجارة الغير الحدودية	24.15	70.5	81.12	24.15	70.5	81.12
انفاذ العقود	55.49	59.33	61.85	55.49	59.33	61.85
تسوية حالات الاعسار	49.24	54.53	33.89	49.24	54.53	34.03

المصدر: اعداد الدكتور محمد زعيش بالاعتماد على الموقع الالكتروني
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco

من خلال الجدول السابق نلاحظ:
-بالنسبة للبلدان الثلاثة نلاحظ أن الفروقات طفيفة في المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال بين سنتي 2017 و2018، غير أن المغرب وتونس أعلى أداء من الجزائر وبفارق معتبر، حيث احتلت المغرب سنة 2018 المرتبة 69 تليها تونس88 ، لتأتي الجزائر في المرتبة 166 من أصل 190 دولة، وهذا ترتيب متأخر جدا، مقارنة بالجهود المبذولة من الجزائر لتحسين أداء الاعمال من اصدار قوانين استثمار غنية بجملة من المزايا، وتقليص الوثائق الادارية بالإضافة لتحسين البنى التحتية.
حيث نلاحظ ان الجزائر كانت متأخرة عن المغرب وتونس في كل المؤشرات الفرعية لسهولة اداء الاعمال، حيث الجزائر سجلت سنة 2018 ثبات في كل المؤشرات الفرعية ماعدا استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء عرفا تراجع طفيف مقارنة بسنة2017 ، أما بالنسبة لتونس سجلت معظم المؤشرات الفرعية ثبات وعرفت بعض المؤشرات الأخرى ارتفاع اوانخفاض طفيف، أما المغرب عرفت هي الأخرى ثبات في معظم المؤشرات الفرعية

وتغير في البعض الآخر، حيث عرف مؤشر استخراج .تراخيص البناء ارتفاع ملحوظ في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.[1]

5-مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يوضح الجدول التالي تصنيف كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

الجدول رقم (18): مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنة 2018

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2018	C عالي	C عالي	A4 مناسب

المصدر: اعداد الدكتور محمد زعيش بالاعتماد على الموقع الالكتروني
http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations pays-2eme-trimestre-2018

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المغرب من بين 160 دولة تصنف ضمن الدول التي المخاطر القطرية فيها مناسبة وهذا حسب مؤشر الكوفاس، حيث تحتل المغرب مرتبة مقبولة مقارنة بكل من الجزائر وتونس حيث تم تصنيفهما ضمن الدول عالية المخاطر، وهوما يعني عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية بالإضافة الى ارتفاع مخاطر عدم قدرة الدولة على السداد.[2]

من خلال عرضنا لبعض المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب تبين ان دول المغرب العربي تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات قياس مناخ الاستثمار، فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل كل من الجزائر، تونس والمغرب لتحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية إلا أن المؤشرات أعطت نتائج سلبية مقارنة بالجهود المبذولة، وهوما يعكس صعوبة الاستثمار بهذه الدول.

[1] محمد زعيش، **نفس المرجع السابق**، ص 83.
[2] محمد زعيش، **نفس المرجع**، ص 84.

خلاصة الفصل:

لقد بذلت الجزائر وتونس والمغرب على غرار باقي الدول الاخرى مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال عديد الاجراءات التي مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، وبعد عرض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي والجغرافي في دول المغرب العربي وعملية تقييم مناخ الاستثمار في كل من هاته الدول وفقا لاهم المؤشرات الدولية والاقليمية تبين فشل الدول المغربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

خـــــاتمة

خاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا، وقد شهد في الأعوام الأخيرة تطورا وانتشارا هائلا، ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة والتقدم التكنولوجي، فأصبح أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما، حيث تساقطت الحواجز الواحدة تلوالأخرى أمام تقدم الشركات متعددة الجنسيات وبإيعاز من المنظمات الدولية، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.

ولقد شهدت اقتصاديات دول شمال افريقيا تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه،بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك قامت الدول بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية بهدف تهيأة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فتونس انفتحت على التجارة وخلقت مناخا مضيفا للاستثمار، وقد كانت النتائج مشجعة،أما المغرب اتخذ خططا واسعة في مجال الاصلاح الاستثماري والمالي والتجاري، والجزائر بدورها باشرت إعادة فتح نظمها التجارية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد بذلت كل من الجزائر وتونس والمغرب على غرار باقي دول العالم مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بهدف تفعيل الاستثمار الأجنبي، ومن خلال عديد الإجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، وبعد عرض لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشروتوزيعها القطاعي والجغرافيفي دول شمال افريقيا، وتوضيح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهذه الدول، وعملية تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، تونس والمغرب وفقا لأهم المؤشرات الدولية.

ومن خلال بحثنا حاولنا التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن أن نؤكد صحة أوعدم صحة الفرضيات، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات المفيدة لتحسين المناخ الاستثماري في دول شمال افريقيا ومن ثم تعظيم نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

نتائج الدراسة:

من عرضنا السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الاجنبي من أهم محددات الاستثمار الأجنبي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي سواءا من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أومن حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والادارية وزيادة معدلات التشغيل،

- يحقق الاستثمار منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية، نقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتنمية الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات.
- يعد نصيب دول شمال افريقيا من الاستثمارالأجنبي المباشر ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانات التي تتمتع بها المنطقة، ومن الواضح أيضا وجود تفاوت بينها فيما يتعلق بنصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبقدرتها على جذبها، حيث نجد أن المغرب أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تم التوصل إلى أن كل من تونس والجزائر والمغرب تعاني اضطرابات سياسية، ومهددة بأن تكون دول فاشلة، خاصة تونس التي شهدت أحداث ما يسمى بالربيع العربي.
- بينت الدراسة أن دول المنطقة وخاصة الجزائر جاءت في مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية الخاصة بمناخ الاستثمار، مما يعكس صعوبة القيام بالاستثمار في هذه الدول التي تميزت بدرجة حرية اقتصادية منخفضة، وزيادة درجة المخاطر القطرية ودرجة فساد مرتفعة، وهوما يفسر عزوف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرلهذه الدول.
- أظهرت الدراسة وجود إصلاحات في بيئة الأعمال، لكنها لم تكن كافية للتقليل من المعوقات والعراقيل التي تعيق القيام بأداء الأعمال، حيث جاءت الجزائر في مرتبة متأخرة عكس المغرب الذي أظهر نتائج حسنة مقارنة بتونس والجزائر.
- هناك اختلال في التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنطقة، حيث ترتكز في قطاعات معينة أهمها قطاع الصناعة والطاقة، وإهمال قطاعات أخرى مثل الفلاحة.

الإقتراحات:

يمكن تقديم بعض الاقتراحات بغرض تحسين مناخ الاستثمار في دول شمال افريقيا:

- العمل على تذليل العراقيل ومحاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، زيادة درجة حماية المستثمر الوطني والأجنبي، ومنح المستثمر حرية اقتصادية أكبر، وفتح مجال الاستثمار أكثر أمام القطاع الخاص.
- ضرورة تسريع وتعميق الاصلاحات الهيكلية في دول شمال افريقيا والعمل على تحسين مناخها الاستثماري في إطار التنسيق والتعاون فيما بينها.
- تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخطط التنموية بشكل واضح، وتوجيهه نحوالقطاعات الاستراتيجية التي تحتاج تنمية أكثر مثل قطاع الفلاحة والصحة.

- تفعيل دور الإدارة عامة وهيئات الاستثمار خاصة خاصة في تحسين بيئة أداء الأعمال من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار خاصة من حيث عددها وتكلفتها والوقت المستغرق لإنجازها، بالإضافة إلى تبني مفهوم الحكومة الالكترونية.
- تحسين كفاءة البنية التحتية (طرق، موانئ، مطارات، وسائل نقل، الاتصالات والكهرباء).
- تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، وإنشاء مؤسسة تعمل في إطار الإتحاد الإفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي نحوشمال افريقيا.
- مراجعة سياسة ترويج الاستثمار بإحداث هيئات خاصة بترويج الاستثمار تعمل على تعريف المستثمر الأجنبي بفرص وإمكانيات الاستثمار المتاحة في هذه الدول خاصة في القطاعات الحساسة كالفلاحة والصحة.

قائمة المصادر والمراجع

✓ الكتب:

1- أسامة كردي، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001.
2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2012.
3- عبد المجيد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظماتها وشركاتها وتداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
4- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية.
5- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
6- عبد السلام ابوقحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية 2000/2001.
7- عبد السلام ابوقحف، مقدمة في اقتصاديات إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
8- علي محمد تقي عبد الحسين، الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات المتعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية.
9- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003.
10- فريد النجار، نظريات التمويل ونماذج الاستثمار، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1998.
11 - مجموعة إيكيتي المحدودة، أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، هيئة الأوراق المالية
الأردنية، الأردن، ماي 2018.

✓ الاطروحات والمذكرات:

1-الاطروحة

1- جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النموالاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2015.
2- هاجر مزوار، أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020-2021.
3- يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2-المذكرات

1- بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007.

2- وهيبة بن داودية، واقع وآفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2004، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2004-2005.
3- رفيق نزاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنموالاقتصادي دراسة حالة الجزائر تونس المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008.
4- خيرة خيالي، دور الاستثمار في دعم النموالاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016.

✓ المجلات العلمية والملتقيات:

1- زين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02.
2- حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017.
3- طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الاجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 11، 2014.
4- طلال زغبة، واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، العدد 07، 2012 .
5- محمد امين بن لكحل، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، جانفي، 2017.
6- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2008 .
7- محمد زعيش، نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد الرابع، سبتمبر 2018.
8- ناصر حميداتو، وعقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017)، مجلة المالية والأسواق، عدد 09.
9- نوال بن خالدي، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي المحفزات والعوائق، مقال في مجلة أكاديميا، المجلد 06، العدد 01.

10- صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الاوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017.
11- عبد الحميد برحومة، عنترة برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013.
12- عبود زرقين، نورة بيري، محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة فترة 1996-2012، مجلة رؤيا اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.
13- عطا الله بن مسعود، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 24، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015 .
14- علي عبد القادر علي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.
15- فهد الفضالة، التدريب وبناء السلوك المهني، مجلة جسر التنمية، العدد 123، العهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015.
16- غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
17- شوقي جباري، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم إلانسانية والاجتماعية، العدد 09.

✓ **التقارير:**

1- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020.

✓ **المؤتمرات والملتقيات:**

1- حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001.
2- محمد داودي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول: التوجهات الحديثة للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت 13/11/ افريل 2001 .
3- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.
4- خليفة حمود الزبيدي، الاستثمار الاجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 14/13 ماي 2001.

✓ **مواقع الانترنت:**

1. فاروق تشام، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر من الموقع الشبكي www.sarambit.com
2. Article-(https://www.radioalalgerie.dz)
3. http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations pays-2eme-trimestre-2018
4. http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
5. http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia
6. http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco
7. http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations pays-2eme-trimestre-2018